الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

أثر أساليب التمويل الفلاحي على مردودية انتاج المحاصيل الاستراتيجية
دراسة حالة هيئات التمويل الفلاحي بولاية ميلة خلال الفترة من 2010 - 2020

إعداد الطلبة		المشرف
01	آية بوعنان	لخميسي الواعر
02	خولة بوقطة	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
فريد مشري	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
لخميسي الواعر	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
أمينة قاجة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022

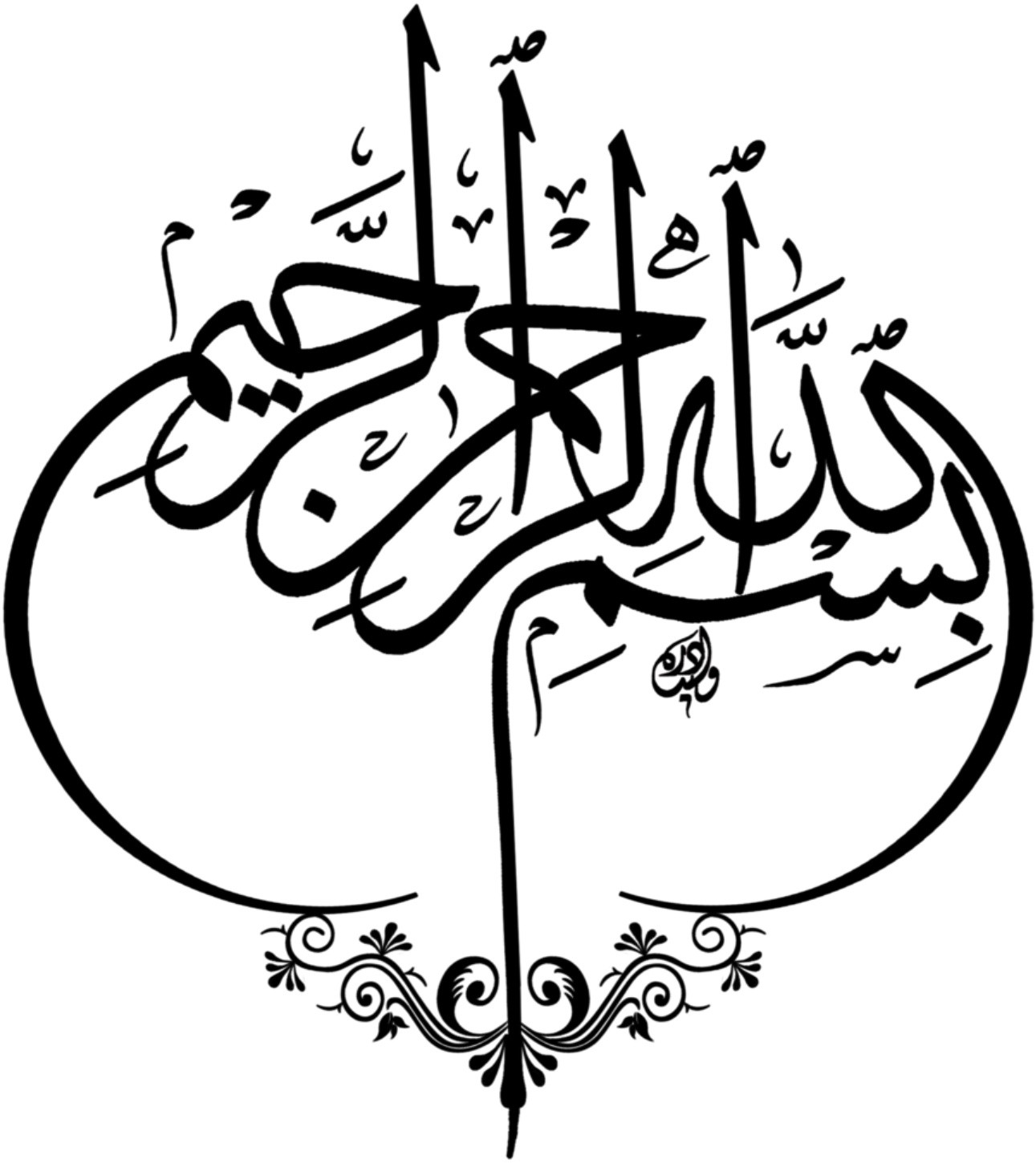
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

في البداية الحمد والشكر لله الذي وفقنا في إتمام هذا العمل. وانطلاقا من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الإستاد المشرف " لخميسي الواعر"

الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل وعلى الجهد الكبير الذي بذله معنا،

وعلى نصائحه القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة،

فله منا فائق التقدير والاحترام.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من عمال مديرية المصالح الفلاحية

وعمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية على ما قدموه لنا من معلومات.

ونشكر الأهل والأصدقاء وكل من ساهم في هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد.

وفي الأخير نشكر كل الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم

بقبول المشاركة في مناقشة هذه المذكرة.

إهــداء

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

لكل بداية نهاية وها هي السنوات قد مرت والحلم يتحقق فاللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى لأنك وفقتني لإتمام هذا العمل. أهدي هذا العمل إلى:

من قال الله بحقهما " وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا..."

إلى من رباني على الفضيلة والأخلاق وعلمني العطاء بدون انتظار إلى من احمل اسمه بكل افتخار ..... أبي .... أطال الله في عمره.

إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها إلى من سهرت وكانت معي في أسوء حالاتي وظروفي وضغوطاتي ..... أمي ..... أطال الله في عمرها.

إلى سندي في الحياة إخوتي

علاء الدين– فايز– وسام– سهيلة– وزوجها– وابنتها فرحة العائلة الكتكوتة ريهام.

إلى جدتي أطال الله في عمرها. إلى خالتي– سعيدة وزوجها – إلى جميع أفراد العائلة.

إلى أفضل صديقة – صبرينة.

إلى جميع رفيقاتي بالمشوار الدراسي.

إلى من شاركتني في انجاز هذا العمل – أية.

إلى أستاذتي الفاضلة بالمدرسة القرآنية– روفية بن موسى – والى جميع زميلاتي بالمدرسة.

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة صادقة.

خولة

إهــداء

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

اهدي ثمرة عملي هذا إلى:

من قال فيهما الله عز وجل:"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا..."

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله.

إلى من أرى نور الحياة وأملها في عينيه زوجي الحبيب

فارس- أعانه الله على كل خير.

إلى أحبابي وأزهار حياتي أبنائي - هيثم ينيس - رؤية لينا.

إلى إخواني- بدر الدين -خالد- يحيى.

إلى جدتي العزيزة والدة أمي أطال الله في عمرها.

إلي عائلتي الثانية عائلة زوجي وخاصة الوالدين الكريمين حفضهما الله.

إلى خالاتي وأزواجهم وأولادهم و أخوالي وزوجاتهم وأولادهم

إلى أعمامي وزوجاتهم وبنات العم - دعاء - سلسبيل - نجاة.

إلى صديقتي الغالية - بشرى.

إلى زميلتي في هذا العمل -خولة.

أية.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر أساليب التمويل الفلاحي على مردودية إنتاج المحاصيل الاستراتيجية خلال الفترة (2010-2020)، وذلك على المستوى الكلي والجزئي. حيث توصلنا في هذه الدراسة إلىأن الدولة الجزائرية بذلت جهود مختلفة للنهوض بالقطاع الفلاحي عامة وقطاع المحاصيل الاستراتيجية خاصة، حيث قامت بتبني مجموعة من البرامج التنموية تهدف في مجملها إلى الرفع من إنتاج المحاصيل الاستراتيجية، بالإضافةإلى وضع آليات تمويلية تمثلت في القروض البنكية وصناديق الدعم لتمويل هذه المحاصيل.

وكانت ولاية ميلة كنموذج لدراسة اثرأساليب التمويل الفلاحي على مردودية إنتاج المحاصيل الاستراتيجية. وقد توصلت الدراسة إلى الكشف عن وجود تمويل متباين، يفتقد للتركيز ومراعات خصوصية المنطقة، ما ينجر عنه تحقيق نتائج عفوية تحققها راجع بدرجة كبيرة للظروف المناخية المواتية، وكذلك المجهود الفردي للفلاحين، وبالتالي فان الارتباط بين كل من أساليب التمويل الفلاحي مع إنتاج المحاصيل الاستراتيجية يبقى متوسط ولم يحقق الهدف العام للسياسة الفلاحية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التمويل الفلاحي، المحاصيل الاستراتيجية، القطاع الفلاحي، برامج التنمية للمحاصيل الاستراتيجية، القروض البنكية، صناديق الدعم.

Summary :

This studyaims to highlight the impact of agricultural financingmethods on the yield of strategiccrop production during the period (2010-2020). At the macro and micro level. In thisstudyweconcludedthat the Algerian state made various efforts to promote the agricultural sector in general and the strategiccropssector in particular. As itis set of development programs aimed at increasing the production of strategiccrops. In addition to setting up financingmechanismsthat arerepresented in bankloans and support funds to finance thesecrops.

The mandate of Mila was a model for studying the impact of agricultural financingmethods on the profitability of strategiccrop production. The study revealed the existence of differentiated funding. Lacking focus and taking into account the specificity of the region. Which leads to the achievement of spontaneous results achieved due to a large extent to the favorable climatic conditions. As well as the individual effort of the farmers, and therefore the correlation between each of the methods of agricultural financing with the production of strategic crops remains moderate. It did not achieve the general objective of the agricultural policy in Algeria.

Keywords: agricultural financing, strategiccrops, Ehitastrategiccrops, brownloans, subsidyfunds.

الفهرس

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	/
شكر وعرفان	/
ملخص الدراسة	/
فهرس المحتويات	/
قائمة الجداول	/
قائمة الأشكال	/
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل الفلاحي	
تمهيد	02
المبحث الأول: عموميات حول التمويل	03
المطلب الأول: مفهوم التمويل وخصائصه	03
المطلب الثاني: أهمية التمويل والعوامل المحددة لأنواعه	04
المطلب الثالث: أنواع التمويل	06
المبحث الثاني: أساسيات حول التمويل الفلاحي	11
المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي وأهميته	11
المطلب الثاني: أنواع التمويل الفلاحي وأهدافه	13
المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي ومخاطره	16
خلاصة	19
الفصل الثاني: واقع إنتاج المحاصيل الإستراتيجية في الجزائر	
تمهيد	21
المبحث الأول: القطاع الفلاحي في الجزائر	22
المطلب الأول: عموميات حول الفلاحة	22
المطلب الثاني: الإمكانيات الفلاحي في الجزائر	29
المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات الإنتاج الفلاحي في الجزائر	31
المبحث الثاني: السياسات التمويلية للمحاصيل الاستراتيجية في الجزائر	34
المطلب الأول: برامج تنمية المحاصيل الاستراتيجية في الجزائر	34
المطلب الثاني: آليات تمويل المحاصيل الاستراتيجية في الجزائر	39

المطلب الثالث: تطور إنتاج المحاصيل الاستراتيجية في الجزائر	**45**
خلاصة	53
الفصل الثالث: دراسة حالة ولاية ميلة خلال الفترة (2010-2020)	
تمهيد	**55**
المبحث الأول: لمحة عن القطاع الفلاحي بولاية ميلة	**56**
المطلب الأول: تقديم ولاية ميلة	**56**
المطلب الثاني: الإمكانيات الطبيعية والفلاحية بولاية ميلة	**56**
المبحث الثاني: تمويل المحاصيل الاستراتيجية بولاية ميلة	**58**
المطلب الأول: مخطط تمويل المحاصيل الاستراتيجية بولاية ميلة	**58**
المطلب الثاني: مصادر تمويل المحاصيل الاستراتيجية بولاية ميلة	**59**
المبحث الثالث: تطور إنتاج المحاصيل الاستراتيجية بولاية ميلة	**68**
المطلب الأول: تطور الإنتاج النباتي	**68**
المطلب الثاني: تطور الإنتاج الحيواني	**72**
خلاصة	**73**
خاتمة	**75**
قائمة المراجع	**79**

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1.2)	تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	**51**
(2.2)	تطور إنتاج البقول الجافة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	**52**
(3.2)	تطور إنتاج الخضر في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	**54**
(4.2)	تطور إنتاج التمور والزيتون في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	**55**
(5.2)	تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)	**56**
(1.3)	تطور قرض الرفيق خلال الفترة (2010-2020)	**65**
(2.3)	تطور قرض التحدي خلال الفترة (2010-2020)	**66**
(3.3)	تطور القرض الايجاري التمويلي خلال الفترة (2010-2020)	**67**
(4.3)	التمويل عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية خلال الفترة (2010-2020)	**68**
(5.3)	التمويل عن طريقCNAC وANGEM خلال الفترة (2010-2020)	**69**
(6.3)	مخصصات تمويل مدخلات إنتاج المحاصيل الاستراتيجية خلال الفترة (2010-2020)	**70**
(7.3)	مخصصات تمويل إنتاج الزيتون خلال سنة 2018	**70**
(8.3)	مخصصات تمويل العتاد الفلاحي خلال سنة 2018	**71**
(9.3)	مخصصات تمويل الري الفلاحي خلال سنة 2018	**71**
(10.3)	مخصصات تمويل إنتاج الحليب خلال سنة 2018	**72**
(11.3)	مخصصات تمويل إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء خلال سنة 2018	**73**
(12.3)	تطوير إنتاج الحبوب في ولاية ميلة خلال الفترة (2010-2020)	**74**
(13.3)	تطور إنتاج البقول الجافة والخضروات في ولاية ميلة خلال الفترة (2010-2020)	**75**
(14.3)	تطور إنتاج زيت الزيتون في ولاية ميلة خلال الفترة (2010-2020)	**76**
(15.3)	تطور الإنتاج الحيواني في ولاية ميلة خلال الفترة (2010-2020)	**77**

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1.1)	عناصر التمويلالخارجي المباشر	**13**
(2.1)	قناة التمويل الخارجي غير المباشر	**15**
(1.2)	الركائز الثلاثة لبرامج التجديد الفلاحي والريفي	**43**

مقدمة

مقدمة

يكتسي الأمن الغذائي أهمية بالغة في اقتصاديات الدول، ويعتبر من اعقد المشكلات التي تعاني منها، ويعد هدفا استراتيجيا تسعى لتحقيقه من خلال التدخل في مختلف الأنشطة الفلاحية بهدف توفير كل متطلبات الإنتاج الفلاحي.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة للرفع من أداء القطاع الفلاحي من خلال الرفع من الإنتاج الفلاحي عامة والمحاصيل الاستراتيجية خاصة، وهذا باعتبارها محاصيل أساسية واسعة الاستهلاك لتحقيق أمنها الغذائي، حيث ركزت على الجانب التمويلي لهذه المحاصيل وعملت على تدعيمه من خلال انتهاجها مجموعة من البرامج التنموية، والتي تهدف في مجملها إلى ترقية وتطوير إنتاج هذه المحاصيل، حيث يعد برنامج التجديد الفلاحي والريفي (2010-2014) وبرنامج الخطة الفلاحية (2015-2019) أهم هذه البرامج.

وفي ظل هذه الجهود كان التحدي الكبير هو البحث عن الآليات والسبل التي تكفل توفير الموارد المالية الكافية لتمويل إنتاج المحاصيل الاستراتيجية، فكان أبرز هذه الآليات التمويل البنكي عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وهذا في إطارإبرام اتفاقية بينه وبين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2003، والتي تتضمن مجموعة من الإجراءات التي تضمن الحقوق البنكية لدى الفلاحين من خلال منحهم قروض وتسهيلات بنكية. والتمويل أيضا عن طريق تخصيص مجموعة من الصناديق لتمويل إنتاج هذه المحاصيل.

وقصد معرفة أثر التمويل الفلاحي على مردودية إنتاج المحاصيل الاستراتيجية تم القيام بدراسة ميدانية على مستوى ولاية ميلة، حيث تعتبر هذه الأخيرة ولاية فلاحية بامتياز، باعتبار أنها كانت حاضنة لمجموعة من البرامج التنموية والآليات التمويلية المتعلقة بتنمية وتطوير إنتاج المحاصيل الإستراتيجية.

أولا: إشكالية الدراسة

من خلال ما تم تقديمه حول أهمية التمويل الفلاحي جاءت إشكالية الدراسة لمحاولة فهم وتحليل اثر التمويل الفلاحي على مردودية إنتاج المحاصيل الإستراتيجية على مستوى ولاية ميلة خلال الفترة (2010-2020). وتمت صياغتها على النحو التالي:

ما أثر التمويل الفلاحي على مردودية إنتاج المحاصيل الإستراتيجية بولاية ميلة خلال الفترة 2010-2020؟.

وانطلاقا من هذهالإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

-ماهو واقع إنتاج المحاصيل الإستراتيجية في الجزائر؟.

-ما هي الأساليب المنتهجة لتمويل المحاصيل الإستراتيجية في الجزائر؟.

-هل هناك اثر ايجابي لمصادر التمويل الفلاحي على إنتاج المحاصيل الإستراتيجية بولاية ميلة؟.

ثانيا: الفرضيات

قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: هناك اهتمام كبير بتمويل إنتاج المحاصيل الإستراتيجية في الجزائر، يتضح من خلال مجموعة البرامج الفلاحية المعلن عنها خلال الفترة 2010-2020.

الفرضية الثانية:هناك تعدد في أساليب التمويل الموجهة نحو إنتاج المحاصيل الإستراتيجية أدت إلى زيادة طلب القروض الفلاحية.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة موجبة بين أساليب التمويل الفلاحي وإنتاج المحاصيل الإستراتيجية بولاية ميلة.

ثالثا: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

-معرفة مكانة القطاع الفلاحي في الجزائر.

-التطرق إلى أهم البرامج التنموية والآليات التمويلية المنتهجة من قبل الدولة لتمويل المحاصيل الإستراتيجية.

-محاولة رصد الإمكانيات الطبيعية والفلاحية الموجودة على مستوى ولاية ميلة.

-محاولة معرفة أثر التمويل الفلاحي على إنتاج المحاصيل الإستراتيجية.

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، وهذا في إطار توجه الجزائر نحو التنوع الاقتصادي والتخلص من التبعية المطلقة للمحروقات من خلال الآليات التي سخرتها الدولة لأجل تطوير هذا القطاع.

كما تكن أهمية الدراسة من ناحية أخرى في تسليط الضوء على مشكلة تمويل إنتاج المحاصيل الإستراتيجية والتي عان منها الفلاح طويلا، وعلى مدى تفاعل المؤسسات المالية مع البرامج التنموية التي سطرتها الدولة في إطار سياسة تمويل إنتاج هذه المحاصيل.

خامسا: حدود الدراسة

يمكن تقسيم حدود الدراسة من الجوانب التالية:

-**الحدود المكانية:** شملت الدراسة واقع إنتاج المحاصيل الإستراتيجية في الجزائر بينما في الجانب التطبيقي اقتصرنا على واقع إنتاجها في ولاية ميلة.

-**الحدود الزمانية:** تمت دراسة ولاية ميلة خلال الفترة 2010-2020 لأجل الحديث عن اثر التمويل الفلاحي ومدى مساهمته في الرفع والتطوير من إنتاج المحاصيل الإستراتيجية بالولاية.

-**الحدود الموضوعية:** الكشف عن العلاقة بين مجموعة من المتغيرات وهي التمويل الفلاحي والإنتاج الاستراتيجي، حيث تم الاعتماد على ذكر مختلف المصادر التمويلية ودورها في تطوير إنتاج المحاصيل الإستراتيجية.

سادسا: الدراسات السابقة

-**دراسة رابح زبيري (2004):** مقال منشور بمجلة العلوم الإنسانية بجامعة محمد خيضر بسكرة بعنوان "حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية". فقد حاول الباحث عبر هذه الدراسة تقييم فعالية الدعم الفلاحي في الجزائر، وذلك بالاعتماد على المنهج التحليلي. فقد حاول الباحث تشخيص اثر سياسة الدعم على الإنتاج الفلاحي من خلال المقارنة بين فترتين الأولى هي فترة التسعينات والتي عرفت غياب الدعم الموجه للقطاع االفلاحي أما الثانية فهي الفترة 2000-2004 والتي عرفت عودت الدعم الفلاحي. وبالتركيز على تحليل تطور أشكال الدعم والوسائل التي وفرتها الدولة للقطاع الفلاحي خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى. توصل الباحث على إثرهاإلى وجود اثر للدعم على القطاع الفلاحي مقارنة بفترة التسعينات.

-**دراسة زاوي بومدين(2016):**أطروحة دكتوراه بعنوان "التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)"، نوقشت بجامعة معسكر سنة 2016، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول: كيف يؤثر التمويل البنكي من جهة والدعم الحكومي من جهة ثانية على إنتاج القطاع الفلاحي. وتم التطرق في هذا المبحث إلى الجوانب المتعلقة بسياسات الدعم والتمويل للإنتاج الفلاحي والكشف عن العلاقة بينهما من خلال إجراء دراسة قياسية باستخدام أداة القياس (PANEL- DATA)على عينة تتكون من 15 ولاية بالغرب الجزائري وذلك خلال الفترة 2009-2015، فقد قام الباحث بالاعتماد على كل من القروض القصيرة الأجل، والمتوسطة الأجل وصناديق الدعم كمتغيرات تفسيرية للإنتاج الفلاحي المتمثل في مجموعة

من المنتجات الفلاحية النباتية والحيوانية. وقد توصلت الدراسة إلى جود علاقة قوية بين صناديق الدعم والقروض مع الإنتاج الفلاحي.

-**دراسة لخميسي الواعر(2019)**:أطروحةدكتوراه بعنوان "دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000-2016". نوقشت بجامعة غرداية سنة 2019، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول: ماهي فعالية سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي بولايتي أم البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000-2016، حيث تناولت هذه الدراسة فعالية سياسة الدعم الحكومي لتمويل القطاع الفلاحي بولايتي أم البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000-2016 بدا من اثر الدعم على الاقتصاد الفلاحي ومعوقاته، وتوصلت الدراسة إلى أن الدولة الجزائرية خصصت مبالغ مالية ضخمة لدعم القطاع الفلاحي عبر سياسات الدعم المعلن عنها خلال الفترة 2000-2016 غير أن هذه السياسات تفتقر إلى التنسيق بين كل من الدولة المتمثلة بأجهزتها حيث لم توفق في بلوغ الأهداف المخططة.

سابعا: منهج الدراسة

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، والذي تم من خلاله وصف وتحليل واقع التمويل الفلاحي وإنتاج المحاصيل الإستراتيجية، وكذا عرض بعض الإحصائيات وتحليلها للإحاطة بالموضوع المدروس.

ثامنا: هيكل الدراسة

بغية الإلمام بكافة جوانب الموضوع وعلى ضوء الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول والتي تتضمن ما يلي:

الفصل الأول: يتناول الإطار النظري للتمويل الفلاحي، وهو مقسم إلى مبحثين، تم في المبحث الأول عرض عموميات حول التمويل من مفاهيم وخصائص وأنواع، كما خصص المبحث الثاني لمعرفة أساسيات حول التمويل الفلاحي، بذكر مفهومه وأنواعه ومخاطره، بالإضافة لتطرق إلى أهم شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي.

الفصل الثاني: والذي يتحدث عن واقع إنتاج المحاصيل الإستراتيجية في الجزائر، حيث قسم هو الآخر إلى مبحثين، المبحث الأول يتطرق إلى القطاع الفلاحي في الجزائر، والى أهم الإمكانيات الفلاحية بالجزائر، والى مشاكل ومعوقات الإنتاج الفلاحي، أما المبحث الثاني فيتناول سياسات تمويل المحاصيل الإستراتيجية، وتطوير إنتاج هذه الأخيرة بالجزائر.

الفصل الثالث: وهو الجزء التطبيقي والذي يضم دراسة حالة ولاية ميلة، وهو مقسم إلى ثلاث مباحث، يعرض المبحث الأول لمحة عن القطاع الفلاحي بالولاية، المبحث الثاني يتطرق إلى تمويل المحاصيل الإستراتيجية بولاية ميلة، أما المبحث الثالث فيتناول تطور إنتاج المحاصيل الإستراتيجية بولاية ميلة.

تاسعا: صعوبات الدراسة

من الصعوبات التي واجهتنا خلال إعداد هذه الدراسة ما يلي:

-ندرة المراجع والدراسات المتعلقة بالمحاصيل الإستراتيجية.

-تضارب الإحصائيات وتباينها من جهة إلى أخرى وحتى داخل المرجع نفسه.

-قلة الإحصائيات المتعلقة بدراسة حالة ولاية ميلة وتضارب الأرقام والإحصائيات بالرغم من أنها من إصدار الجهات الرسمية.

الفصل الأول:

الإطار النظري

للتمويل الفلاحي

تمهيد

يعد التمويل من أهم العوامل الضرورية لقيام أي قطاع، وعليه فهذا العامل من اعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الاقتصادية في أي بلد كان، لان مواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية ليست بالأمر الهين، لهذا يفكر كل مسير في الطريقة والكيفية المثلى للحصول على التمويل لتغطية الاحتياجات الضرورية، سواء كانت هذه الاحتياجات طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل يكون بمصادر ذاتية أو خارجية.

حيث يعتبر القطاع الفلاحي هو الأخر من بين القطاعات التي تحتاج إلى تمويل سواء كان تمويل ذاتي أو تمويل خارجي، وهذا من اجل الوصول بالقطاع الفلاحيإلى تحقيق التنمية الفلاحية والتي من أولوياتها الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى مبحثين كما يلي.

المبحثالأول: عموميات حول التمويل.

المبحث الثاني: أساسيات حول التمويل الفلاحي.

المبحثالأول:عموميات حول التمويل

يعتبر التمويل من الضروريات اللازمة لأيقطاع حيث يعد من الركائز المهمة لقيام المؤسسة، ويعتبرالتمويل من العناصر التي يجب على أي مؤسسة وضع خطة استراتيجية له، لان كيفية الحصول عليه ليحقق لنا أكبر العوائد بأقل التكاليف ليس بالأمرالسهل.

المطلب الأول: مفهوم التمويل وخصائصه.

وللتعرف على التمويل سيتم تقديم عدة تعاريف له وتبيان خصائصه أيضا.

أولا: مفهوم التمويل

ظهر التمويل وتطور بشكل ملحوظ وكان ضروريا للتغلب على التحديات التي تواجهها الأعمال الاستثمارية. وتعددت تعاريفه والتي نذكر منها:

التمويل هو توفير المبالغ النقدية الأزمةلإنشاءأو تطوير مشروع خاص أوعام[1].

كما يعرف أيضا على انه مختلف الإجراءات والوسائل التي تمكن الفرد أو منشاة الأعمال والدولة من الحصول على الأموال اللازمة لتمويل نشاطاتها الإنتاجية وغير الإنتاجية سواء كان ذلك من مصادر داخلية أو خارجية[2].

هو أيضا توفير الأموال من اجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاجوالاستهلاك[3].

ويعرف أيضا على أنهالإمدادبالموال في أوقاتالحاجة[4].

وكذلك يعرف على انه عملية الحصول على الأموال واستخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع والتي ترتكز أساسا على تحديد أفضل مصدر للحصول على الأموال من عدة مصادرمتاحة[5].

ونستخلص من هذه التعارف أن التمويل هو توفير الأموالاللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها.

---

[1] احمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2008، ص: 24.

[2] مايح شايب الشمري وحسين كريم حمزة، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، الطبعة الأولى، دار الضياء للطباعة والنشر، بغداد، العراق، 2015، ص: 20.

[3] ميثم صاحب عجام وعلي محمد سعود، التمويل الدولي، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص: 23.

[4] طارق الحاج، مبادئ التمويل، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 21.

[5] مأمون علي الناصر وآخرون، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص: 17.

ثانيا: خصائص التمويل

للتمويل عدة خصائص نذكر منها:[1]

1- **الاستحقاق:** ويعني أنالأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من التمويل لها لفترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها، بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.

2- **الحق على الدخل:** يعني أن مصادر التمويل لها الأولوية في الحصول على جزء من النتائج التي تحققها المؤسسة، حيث أنالأولويةلأصحاب الديون ثم أصحابالأموال الخاصة.

3- **الحق على الموجودات:** إذا عجزت المؤسسة عن تسديدالتزاماتهامن خلال السيولة أو الموجودات المتداولة تلجا إلى استخدام الموجودات الثابتة، وهنا يكون الحق الأول لمصادر التمويل بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها قبل تسليم أي التزامات أخرى.

4- **الملائمة:** ويعني أن تنوع مصادر التمويل وتعددها تعطي المؤسسة فرصة اختيار مسار النمو الذي يناسب في التوقيت والكمية والشروط والفوائد.

المطلب الثاني:أهمية التمويل والعوامل المحددة لأنواع التمويل

سنحاول في هذا المطلب معرفة أهمية التمويل وما هي العوامل المحددة لأنواعه.

أولا: أهمية التمويل

تتمثل أهمية التمويل في ما يلي:[2]

1-توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها:

-توفير وظائف جديدة تؤدي إلى القضاء على البطالة.

-تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.

-تحقيق الأهداف التنموية المستهدفة من قبل الدولة.

2-تحقيق الرفاهية لأفرادالمجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن, العمل...).

[1] هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000، ص ص: 77-78.

[2] محمد غياث شيخة، التمويل المبادئ- السياسات- التوجهات الحديثة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2022، ص: 14.

ثانيا: العوامل المحددة لأنواع التمويل

إنأحد العوامل المحددة للاستراتيجية المالية هي اختيار التمويل الملائم، فينبغي على المؤسسة المفاضلة بين المصادر المتاحة واختيار الأنسب منها،وتتمثل العوامل المحددة لأنواع التمويل في ما يلي:[1]

1-الملائمة:

المقصود بالملائمة بين أنواعالأموال المستخدمة ومجمل الأصول التي يتم تمويلها باستعمال تلك الأموال، فعلى سبيل المثال إن كان تمويل رأس المال العامل مثلا هو الهدف من قرار التمويل ليس من الحكمة في هذه الحالة أن تمويله بقرض طويل الأجل بل يفترض تمويله بقرض قصير الأجل، وهذا بهدف تخفيض التكلفة المرجحة للأموال في حدها الأدنى،أماإذا كان الهدف من قرار التمويل هو التوسع أو شراء أصلرأسمالي، فيكون في هده الحالة تمويله إما عن طريق الملاك أو بقرض طويل الأجل.

2-المرونة:

يقصد بالمرونة قدرة المؤسسة على تعديل مصادر التمويل تبعا للمتغيرات الرئيسية لحاجياتها للأموال،أي الملائمة بين الظروف المالية وبين مصادر الأموال، حيث انه هناك بعض مصادر التمويل أكثر مرونة من غيرها، ويقصد بالمرونة أيضا تعدد مصادر التمويل المتاحة لإمكانية الاختيار من بين اكبر عدد ممكن من البدائل لتحديد مصدر التمويل المناسب والتي تتيح للمؤسسة إمكانيةإحداثأي تغير تراه مناسب على مصدر التمويل في المستقبل.

3-التوقيت:

إن هذا العامل يرتبط بالمرونة وهو يعني أن المؤسسة تختار الوقت المناسب للحصول على الأموالبأقل تكلفة ممكنة عن طريق إقراضهأوعن طريق أموال الملكية، وتحقق المؤسسة وفرات كبيرة عن طريق التوقيت السليم لعمليات الاقتراض والتمويل.

4-الدخل:

هو حجم العائد على الاستثمار المتوقع الحصول عليه من تلك الأموال المقترضة، فعندما تقوم المؤسسة بالاقتراض لتمويل عملية معينة فإنها تقارن بين معدل الفائدة التي ستدفعها للممول ومعدل الفائدة المتوقع الذي ستحصل عليه،فإذا كان الفرق ايجابيا يتم الاعتماد على القرض كوسيلة للتمويل، كذلك حجم الضمانات والقيود على المشروع التي تطلبها مصادر التمويل أو الاقتراض.

---

[1] يوسف مصطفى، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجدواها، الطبعة الأولى، دار ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الأردن،2021، ص ص: 159-161.

5-الخطر:

إن قرارات اختيار مصادر التمويل المناسبة تحتاج إلى دراسة مقدار الخطر الذي يلحقه كل مصدر تمويلي، والمقصود بالخطر التمويلي مدى تعرض الملاك لمخاطر الإفلاس نتيجة زيادة العبء المالي للمؤسسة، وعدد الجهات التي لها الحق والأولوية على حقوق الملاك.

المطلب الثالث: أنواع التمويل

يقسم التمويل حسب العديد من معايير التصنيف وأهمها: التصنيف من حيث المدة، من حيث مصدر التمويل، من حيث غاية التمويل.

أولا: تصنيف التمويل حسب المدة أو الزمن

تصنف مصادر التمويل نسبة إلى هذا العنصر إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

1-التمويل قصير الأجل: يعبر عن الديون التي لا تتجاوز مدة استحقاقها السنة، ويمكن الحصول على هذا النوع من التمويل عبر العديد من المصادر، فقد تحصل المؤسسة على ائتمان تجاري من مورديها أو حتى تأجيل دفع الضرائب أو مستحقات أوأجور العاملين،أواللجوء إلى البنوك للحصول على قروض قصيرة الأجل وبالإمكان إصدار أوراق تجارية بالنسبة للمنشآت ذات المركز المالي القوي[1].

2-التمويل متوسط الأجل: ويقصد بالتمويل متوسط الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من باقي المتعاملين الاقتصاديين، سواء في صورة أموال نقدية أوأصول، والتي عادة ما تكون مدة استحقاقها تتراوح بين سنتين وسبع سنوات، وعادة ما تكون هذه القروض موجهة لشراء وسائل الإنتاج المختلفة،أيأنها وسيلة من وسائل تمويل الاستثمار التشغيلي للمؤسسة[2].

3-التمويل طويل الأجل: وهو التمويل الذي تحصل عليه المؤسسة من البنوك والمؤسسات المالية والذي يتم اهتلاكه في فترة تتجاوز عادة سبع سنوات[3].

---

[1] موسى مبارك خالد، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير في العلوم اقتصادية، تخصص تحليل استراتيجي مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2012-2013، ص: 5.

[2] سمير هربان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامةدراسة حالة مجموعة البنك الاسلامي للتنمية، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014-2015، ص: 35.

[3] وليد بقاش وعمر بن دادة، حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 01، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019، ص: 55.

ثانيا: تصنيف التمويل حسب المصدر

من خلال هذا التصنيف نلاحظ انه يوجد تمويل داخلي وتمويل خارجي.

1-التمويل الداخلي (الذاتي):

يشتمل التمويل الذاتي الادخار الداخلي المسجل بواسطة نشاط المؤسسة الذي يخصص لتمويل الجهاز الإنتاجي، لهذا تحرص المؤسسة على تخفيض النفقات المتعلقة بالإنتاجإلىأكبر قدر ممكن،أو تسعى للحصول على اكبر هامش ربح ممكن ما يمكنها من تحقيق فوائض نقدية تجعل المؤسسة في وضعية أكثر استقرار، كما توضح لنا مدى قدرة وكفاءة المسيرين[1].وينقسم التمويل الذاتي إلى:

1-1-الأرباح المحتجزة: هي ذلك الجزء المتبقي من النتيجة الصافية بعد توزيعها على ذوي الحقوق من المساهمين، مسيرين، عمال، وتعتبر النتائج غير الموزعة مصدرا مهما مرغوبا فيه لتقوية المركز المالي للمؤسسة[2].

1-2-الاهتلاك: ويعرف على انه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع الزمن بهدف إظهارها في الميزانية بقيمتها الصافية، ويلعب الاهتلاك في المؤسسة دورا اقتصاديا يتمثل في اهتلاك متتالي للاستثمارات، ودورا ماليا يتمثل في عملية إعادة تكوين الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة بهدف إعادة تجريدها في نهاية حياتها الإنتاجية، حيث يتم حجز المبالغ السنوية، لذلك تبقي تحت تصرف المؤسسة كتمويل ذاتي إلى يوم صرفها[3].

1-3-المؤونات: وهي أموال تقتطع من الأرباح لمواجهة الخسائر أو الأخطار المحتمل وقوعها في المستقبل، فهي ترتكز على فكرة الاحتمالات فيما يخص قيمتها ووقت حدوثها[4].

---

[1] إبراهيم نايت، آليات تمويل المنشآت الرياضية والمتابعة المالية لها دراسة وصفية لمجموعة من المنشات الرياضية الجزائرية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة وتسيير رياضي، كلية التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص: 82.

[2] محمد شعبان، نحو اختيار هيكل تمويلي امثل للمؤسسة الاقتصاديدراسة حالة المجمع الصناعي صيدال، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة امجد بوقرة بومرداس، 2009-2010، ص: 12.

[3] عبد الله خبابة والسعيد إبراهيمي، آليات التمويل الإسلامي بديل لطرق التمويل التقليدية، ملتقى دولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، يومي 05 -06 ماي 2009، ص:07.

[4] سليمان بن شريف، المفاضلة بين البدائل التمويلية، دراسة قانونية واقتصادية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 11، العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018، ص:381.

2-التمويل الخارجي

يتمثل في لجوء المؤسسة إلى مصادر خارجية لمواجهة احتياجاتها التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لدى المؤسسة[1]. وينقسم التمويل الخارجي إلىقسمين التمويل الخارجي المباشر والتمويل الخارجي غير المباشر.

2-1-التمويل الخارجي المباشر: هو العلاقة المباشرة بين المدخر وذوي الفائض في الأموال والمقترض وذوي العجز المالي دون اللجوء إلى وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي[2].

الشكل رقم (1.1):عناصر التمويل الخارجي المباشر.

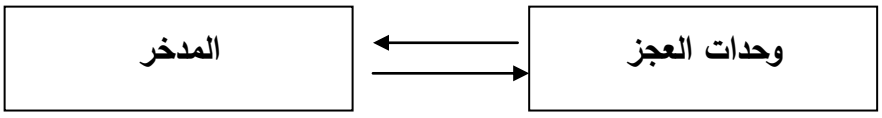

المصدر: شهرزاد برجي، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012، ص: 86.

ويقسم التمويل الخارجي إلى قسمانوهما التمويل عن طريق الأسهم والتمويل عن طريق السندات:

أ) التمويل عن طريق الأسهم:

تعرفالأسهم على أنها عبارة عن حقوق في عوائد وأصول المؤسسة التي أصدرتها،وتقسم بصفة عامة إلى قسمين:

-**الأسهم العادية:** وهي الأسهم التي تسمح لمالكها بالحصول على عائد معين، حيث يعين هذا العائد على أساسمبدأ المساواة في الحقوق التي يعطيها السهم لمالكه، وكذلك الالتزامات المترتبة عليه، ويعتبر السهم العادي مستند ملكية له قيمة اسمية، دفترية وسوقية، وتتمثل القيمة الاسمية في القيمة المدونة على قيمة السهم والتي ينص عليها في عقد التأسيس،أما القيمة الدفترية فتتمثل في قيمة حقوق الملكية التي تتضمن الاحتياطات والأرباح المحتجزة وعلاوة الإصدار، فضلا عن القيمة الاسمية للسهم مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة،وأخيرا تتمثل القيمة السوقية في القيمة التي تباع بها الأسهم في سوق رأس المال. ويتمتع

[1] كاتية بوروبة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارة وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2017-2018، ص: 46.

[2] شهرزاد برجي، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012، ص: 86.

حاملو الأسهم العادية بمجموعة من الحقوق، كحق تعديل عقد تأسيس الشركة بعد موافقة الجهة الحكومية المختصة، حق وضع وتعديل النظام الداخلي للشركة، حق انتخاب أعضاء مجلس إدارة الشركة، حق تفويض إدارة الشركة في بيع الأصولالثابتة، حق الموافقة على اندماج مع شركات أخرى،وأخيرا حق إصدارالأسهم الممتازة والسندات والأوراق المالية الأخرى[1].

-**الأسهم الممتازة:** السهم الممتاز هو سند ملكية لحامله حيث يتميز السهم الممتاز بصفة مشتركة بين السهم والسندات وذلك لان السهم الممتاز يفرض على المؤسسة توزيع عائد ثابت على حاملي السهم الممتاز، وفي حالة عدم توفر المؤسسة على سيولة من اجل تسديد عوائد على الأسهم الممتازة فانه سوف تتراكم هذه العوائد ويتم توزيعها عندما تحقق المؤسسة أرباحا كافية.فالأسهم الممتازة تتميز بأنها اقل مخاطرة، تختص دون غيرها من الأسهم ببعض المزايا، فهي تمثل استثمار اقل مخاطرة من الأسهم العادية ويتحدد توزيع الأرباح على حاملها بنسبة مئوية محددة مسبقا[2].

ب) التمويل عن طريق السندات:

تعرف السندات على أنها: صكوك متساوية القيمة قابلة للتداول بالطرق التجارية، تمثل قرضا جماعيا طويل الأجليعقد عن طريق الاكتتاب[3]. وهي بمثابة عقد أو اتفاق بين الجهة المصدرة والمستثمرة، حيث يقتضي هذا الاتفاق بان يقرض المستثمر الجهة المصدرة مبلغا لمدة محددة وبسعر فائدة معين، والسند يختلف عن القرض لأنه قابل للتداول حيث يمكن بيعه وهو بذلك يحتفظ بسيولة عالية لحامله، وقد يتضمن العقد شروط أخرى لصالح المقرض مثل رهن بعض الأصول الثابتة، كما قد يتضمن شروط لصالح المقترض مثل حق استدعاء السندات قبل تاريخ الاستحقاق[4].

2-التمويل الخارجي غير المباشر:

إن الصعوبات التي يواجهها المدخر والمقترض في التمويل المباشر هي التي أدتإلى نشوء قناة التمويل غير المباشر والتي يتم من خلالها انتقال الأموال بطريقة غير مباشرة من الوحدات المدخرة إلىالوحدات العجزية وذلك بتدخل الوسطاء الماليين كالبنوك التجارية وشركات التامين وجمعيات الادخار

[1] رامي حريد، البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص: 36.

[2] محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائريةدراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016، ص:138.

[3] عبد المطلب حسن احمد شحاته، مدى مشروعية التعامل بالأسهم والسندات من منظور الفقه الإسلامي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بفكر الشيخ، المجلد 05، العدد 02، جامعة الازهر، مصر، 2018، ص: 364.

[4] رامي حريد، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

والإقراض ومشاكلها من مؤسسات الوساطة. ولتوضيح تدفق الأموال في قناة التمويل غير المباشر نستخدم الشكل التالي:

الشكل (2.1): قناة التمويل غير المباشرة.

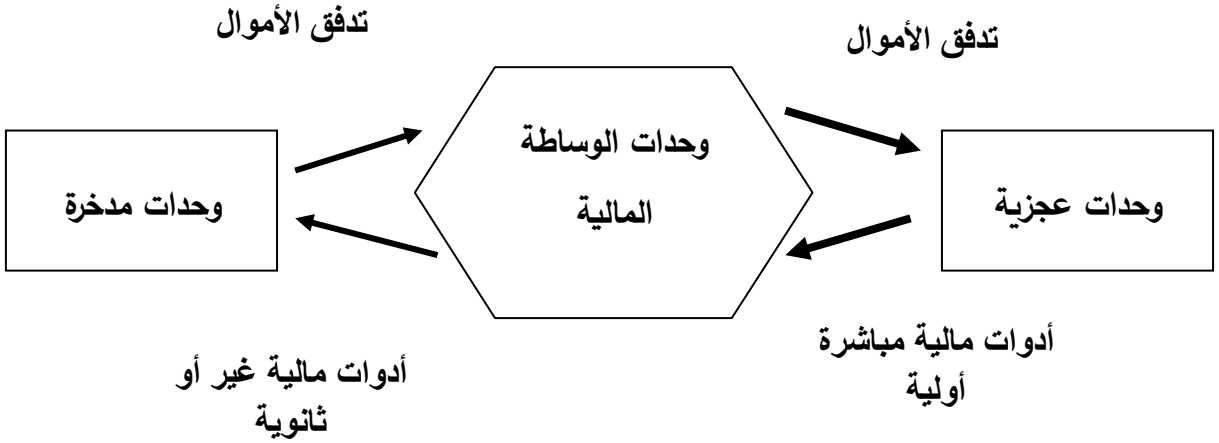

المصدر: إلياسغقال، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، رسالة ماجستير في العلوم اقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضربسكرة، 2008-2009، ص: 42.

يظهر هذا الشكل بان مؤسسات الوساطة المالية تقوم بدورين منفصلين في عملية تدقيق الأموال من الوحدات المدخرة إلى الوحدات العجزية، فهي تقبل أو تشتري أدوات مالية مباشرة (وتسمى بالأدوات المالية الأولية) من الوحدات العجزية لقاء منحها المبالغ التي تحتاجها، وهي العملية الموضحة في الجزء الأيمن من الشكل. وبنفس الوقت تقوم بإصدارأدوات مالية خاصة تسمى بالأدوات غير المباشرة أو الثانوية والتي تبيعها إلى المدخرة بالمبالغ المتفق عليها في عملية أخرى والتي تظهر في الجزء الأيسر من الشكل، وبطبيعة الحال لا يشترط تزامن العمليتين أو تساوي مبالغهما الكلية أو دفعاتهما الجزئية، فمؤسسات الوساطة عادة تمنح قروضا بمبالغ كبيرة تحتاجها المؤسسة المستثمرة وتقبل من المدخرين دفعات اصغر وحسب إمكانياتهم المحدودة وبما أنالأدوات المالية التي يصدرها الوسطاء وتقبلها الوحدات المدخرة لا تمثل حقا مباشر على المقترض الأخيرأو الوحدات العجزية فقد سمية هذه القناة التمويلية بالتمويل غير المباشر والذي تشكل الوساطة المالية الحلقة الأساسية لها[1].

[1] الياس غقال، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJدراسة حالة وكالة بسكرة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008-2009، ص ص:41-42.

ثالثا: تصنيف التمويل حسب الغاية منه

ويظهر من خلال هذا التصنيف التمويل الموجه لأغراض استثمارية والتمويل الموجه لأغراض التشغيل:[1]

1-التمويل لأغراضاستثمارية (التمويل الاستثماري):

ويستخدم هذا النوع من التمويل في تغطية المشتريات الاستثمارية التي تشكل جزء من الأصول الثابتة للمشروع، وتشمل على الأصول التي تزيد مدة استخدامها عن السنة الواحدة،كالآلات والمعدات والأراضي والمباني والأثاث، ويتطلب تمويل هذه الأصول اجل زمني طويل أو متوسط يزيدعن 3 سنوات إضافةإلى توفر العملات الأجنبية اللازمة لتمويل استيراد هذه الأصول وتركيبها.

2-التمويل لأغراض التشغيل (التمويل الجاري):

يستخدم هذا التمويل لتغطية المصاريف التشغيلية الجارية المتمثلة في شراء المواد الأولية والمنتجات الوسيطة ودفع الأجور والمصاريف الإدارية المختلفة (الإيجار، مصاريف الكهرباء والماء والاتصالات وغيرها). وهذا النوع من التمويل يتطلب تقدير الاحتياجات بدقة للدورة الإنتاجية ولا يحتاج إلى قدرات طويلة بل يمكن تمويله في حدود سنة أو اقل من سنة، عادة يحتاج إلى موارد مالية قصيرة الأجل.

المبحث الثاني: أساسات حول التمويل الفلاحي

يعتبر التمويل الركيزة الأساسية لأي نشاط اقتصادي وحاجة ضرورية لإنجاز المشاريع الإنتاجية في وقتها، لان التمويل الذاتي للمؤسسات لايكفي لإنجازها فتتوجه إلى طلب التمويل من جهات خارجية فالقطاع الفلاحي هو الأخر يحتاج لمثل هذا التمويل كغيره من القطاعات لنهوض بهذا القطاع وازدهاره.

المطلبالأول: مفهوم التمويل الفلاحي وأهميته

يتم التعرف على التمويل الفلاحي وأهميته بصفة عامة ضمن هذا المطلب.

أولا: مفهوم التمويل ألفلاحي

هناك عدة تعاريف للتمويل الفلاحي نذكر منها:

[1] يوسف مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 168.

التمويل الفلاحي هو الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس المال واستعماله في القطاع الفلاحي، أي انه يبحث في الطرق والأساليب التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة وفي أفضل طرق الاستعمال لرأس المال في الإنتاج والتسويق الزراعي[1].

ويعرف أيضاعلى انه توفير الأموال اللازمة وتحسين مداخيل الفلاحين ورفع مستوى معيشتهم، وهو الأسلوبأو الكيفية التي يمكن بها الحصول على رأس المال واستخدامه في المجال الزراعي،إضافةإلى السبل الكفيلة بتحقيق أفضل توظيف لرأس المال المستخدم، وغالبا ما يكون على هيئة مواد عينية كالأسمدةوالأعلاف وغيرها[2].

كما يعرف أيضا على انه توفير التمويل اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي بغض النظر عن مصدره إن كان من خلال الاقتراض الفلاحيأو التمويل الذاتي أو المساعدات أوإصدار السندات...الخ[3].

كما يعرف التمويل الفلاحي بأنه عملية منح الفلاحين الأموال الضرورية من اجل الاستغلالالأمثلالأراضيهم وكذلك استصلاح أراضي جديدة بتمكينهم من اقتناء الآلات والمعدات اللازمة، أجهزة الري، المبيدات، البدور وغيرها[4].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التمويل الفلاحي على انه مجموعة المبالغ والأرصدة المالية التي تخصصها المؤسسات المالية والبنكية لتمويل النشاط الفلاحي بهدف المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية الفلاحية.

---

[1] عبد الوهاب صخري وحسينة معاش، التمويل التاجيري كأسلوب حديث لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائردراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ملتقى علمي وطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والأفاق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج البويرة، يوم 11 مارس 2021، ص: 131.

[2] دهينة مجدولين، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017، ص: 05.

[3] وليد حمدي باشا، دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014، ص: 36.

[4] نور الدين كروش، دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية،المجلد 08، العدد 04، جامعة تامنراست، 2019، ص: 526.

ثانيا: أهمية التمويل ألفلاحي.

تتمثل أهمية التمويل الفلاحي في ما يلي:[1]

1-زيادة الكفاءة:

يمكن للتمويل إن يحسن من كفاءة العمل الفلاحي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل الإنتاج المتاحة.

2-التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة:

قد تستدعي المتغيرات التقنية الحديثة أو ظروف التسويق المتغيرة إلىإجراء تعديلات رئيسية في الزراعة، كتبديل أدوات الطاقة وخاصة عندما تنخفض الأسعار وتزداد التكاليف،فلإقراض مصدر رئيسي لإجراء هذه التغييرات والتعديلات.

3-مواجهة التقلبات الموسمية والسنوية في الدخل والنفقات:

وذلك لان مدخلات الإنتاج يتم شراؤها في فترة معية من السنة وبيع الإنتاج يتم في فترة معينة أيضا، لهذا فالتدفقات الداخلية والخارجية لا تحصل في نفس الوقت مما يؤدي إلى العجز النقدي من وقت الشراء حتى موعد البيع في بعض المنتجات، لذلك فاستعمال القروض لتسوية هذه التقلبات أمر ضروري لنجاح العمل بصورة جيدة.

4-الحماية من الظروف المعاكسة (تجنب الأخطار):

لأنه من غير الممكن إزالة كل المخاطر في الفلاحة فالطقس والسعر هي إخطار لا يمكن التحكم بها كليا.

المطلب الثاني: أنواع التمويل الفلاحي وأهدافه

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على أنوع التمويل الفلاحي واهم أهدافه.

أولا: أنواع التمويل الفلاحي

وتتمثل أنواع التمويل الفلاحيما يلي:

[1] حمزة البقور وعمار جعيجع، قرض التحدي كأداة لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائردراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ولاية لمسيلة فرع عين المالح، ملتقي علمي وطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والأفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد اكلي محن داو لحاج البويرة، يوم 11 مارس 2021، ص: 174.

1-التمويل الذاتي:

إن هذا النوع من التمويل يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة أيإمكانية تمويل نشاط معين انطلاقا من الموارد الداخلية دون التوجه أو اللجوء إلى مصادر خارجية، وهو دليل على قدرة المستثمرة في حالة صعوبة المصادر الأخرى وتعذرها على تمويله[1].

2-التمويل بالقروض:

تكون القروض الفلاحية سواء كانت بنكية أو من مؤسسات مالية تنشط في نفس القطاع إما قصيرة أو متوسطةالأجل، وقليل منها مخصص للأجل الطويل، والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الزراعي الجاري والأجهزة والعتاد الفلاحي. وللائتمان الفلاحي أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي بها.ويعرف هذا الاخير على انه: إقراض العاملين القائمين على الإنتاج الفلاحي لتسهيل ممارسة إنتاجهم،أوالتوسع فيه عن طريق تزويدهم بالأموال النقدية أو المستلزمات العينية كالبذور والأسمدة والمحاصيل الكيماوية لمقاومة الآفات ومدهم بالآلات الزراعية والجرارات ونحوها[2]. وللائتمان الفلاحي جملة من الشروط يجب أن تتوفر في المقرض نذكر منها:[3]

-أن يكون طالب القرض فلاحا أو مستثمر فلاحي أو جمعية فلاحية أو مستثمرة فلاحية.

-تقديم وعرض المشروع الفلاحي المراد تمويله مرفق بالدراسة التقنية والاقتصادية له.

-القيام بالاستغلال الفلاحي الفعلي على أسس ثابتة أي المقصود هو البيان المالي المحاسبي الثابت.

3-الدعم الحكومي:

تعمل الحكومات في إطارتنفيذ برامج السياسة الاقتصادية على تخصيص ميزانيات خاصة بتطوير القطاعات الاقتصادية تحت مبدأ التنويع الاقتصادي، ويعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات المدعمة بشكل كبير بهدف تحقيق الأمنالغذائي وهو الهدف الأول المنشود من هدا القطاع. ويعرف الدعم الحكومي على انه المساهمة المالية للدولة التي تقدمها من خلال أجهزة مالية وبرامج مخططة، لتشجيع الفلاحين على

[1] نوفل سمايلي وآخرون، واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر وإمكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020، ص: 835.

[2] فضيلة بوطورة ومريم زغلامي، آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائردراسة حالة ولاية تبسة، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 07، جامعة الجلفة، 2017، ص: 54.

[3] محمد يوسفي، القرض ألفلاحي المدعم كآلية لتحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر، ملتقى علمي وطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والأفاق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد اكلي محن داو الحاج البويرة، يوم 11 مارس 2021، ص: 281.

الاستثمار وتحديد قيمة هذه المساهمات على حسب الأنشطة والعمليات المراد القيام بها من طرف الفلاح والتركيبة المالية للمشروع[1].

4-التمويل التعاوني:

يقصد به توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الزراعية الضرورية والجماعية ضمن إطارالنظام التعاوني وتكون أموال الجمعية إما مالكة لها أو تقترضها من مصادر الاقتراض المتوفرة.

ويتشكل التمويل التعاوني مما يلي:[2]

4-1-رأس المال الاحتياطي: يقصد به رأس المال الذي تحتفظ به الجماعة قصد مواجهة أي خسائر قد تتعرض لها في المستقبل، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحتفظ به من اجل دعم مركزها المالي وقدرتها على الإقراض وزيادة خدماتها والتوسع في مشاريعها.

4-2-الاحتياطات الأخرى: بالإضافةإلىرأس المال الاحتياطي يوجد بالجمعية احتياطات أخريكاحتياطي استهلاك المعدات والمنشآت، وغيرها من الأشياء الموجودة بالمزارع وكذا احتياطي التعويض على العمال والمستخدمين، ومخصصات الديون، وبعض الاحتياطات تحمل على حساب المصروفات وبعضها يؤخذ من حساب الفائض الصافي.

4-3-الوفرات والودائع: هي المبالغ التي تودع بالجمعية سواء من أعضائهاأو من غير الأعضاء وفقا لشروط معينة وتكون الوديعة إما جارية أو لأجل، وفي العادة تقبل الودائع الجارية من الأعضاء فقط، أما الوديعة لأجل عادة تقبل من غير الأعضاء مقابل فائدة.

4-4-الودائع على التعامل:تتلقي الجمعية عمولة من جراء ما تقدمه من خدمات مختلفة، وهي تحصل على هامش ربح ذلك من عمليات التوريد والتسويق والتموين، ويجب أن نشير هنا أن التشريعات القانونية تسمح بتوزيع العائد على أعضاء الجمعية حسب تعامله معها.

4-5-رأس المال الدوار: يتكون من أموال ترد إلى الجمعية أو توضع تحت تصرفها لتستثمرها بصفة دائمة ولمدة زمنية طويلة نسبيا، وهذه الأموال تستعملها الجمعية بصفة دائمة مصدرها خارجي أي مصادر حكومية أو شبه حكومية.

4-6-الهبات والسندات: الكثير من الجهات تقدم لبعض الجمعيات التعاونية الهبات والمساعدات بصورة نقدية أو عينية، وذلك بقصد تغطية نفقاتها الإداريةأو تستخدمها كراس مال لتشغيله في أعمالهاوتكون

[1] فضيلة بوطورة ومريم زغلامي، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

[2] عائشة حيرتي، نظام التمويل الفلاحي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 57، العدد 05، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر1، 2020، ص ص: 455-456.

في صورة الموجودات الثابتة والتي تبقي عند الجمعية كراس مال دوار فلا تعتبر دخلا وإنما تحول إلىرأس مال احتياطي خاص.

أما السندات عندما تكون الجمعيات التعاونية ناجحة وقوية تسمح لها القوانين أن تطرح سندات دين للبيع يحمل كل منها قيمة مالية معينة وهذا في بعض الدول، عند طرح هذه السندات للبيع لأعضاء في هذه الجمعيات في هذه الحالة تكون مصادر التمويل التعاوني داخلية، وتكون مصادر التمويل خارجية عندما تطرح للبيع لغير أعضاء الجمعيات.

ثانيا: أهداف التمويل ألفلاحي

وتتمثل هذه الأهداف في ما يلي:[1]

-زيادة التكوين الرأسمالي في الفلاحة لمواجهة الاحتياجات المختلفة.

-المحافظة على حجم نشاط فلاحي ملائم والاستفادة من وفرات الحجم وزيادة كفاءة الإنتاج من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة وتطويرها.

-زيادة القدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة المتعلقة بالتكنولوجيا والأخرى المتعلقة بظروف السوق ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات والحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية وتوفير مقدرة ائتمانية تساعد في مواجهة تلك الظروف.

-إتاحة التملك ضمن فترة يكون فيها الفلاح قادر على العمل والاستثمار.

المطلب الثالث:شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحيومخاطره

سنحاول في هذا المطلب معرفة شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي واهم مخاطره.

أولا: شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي

حتى تكون سياسة التمويل ناجحة وفعالة يجب أن تراعي الأسس التالية:[2]

-تهيئة المناخ المناسب لاستخدام القرص حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي، فزيادة الإنتاجإذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع إعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة تؤدي إلى تحقيق الرخاء وهو هدف منح القروض.

---

[1] هناء شويخي، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائردراسة تحليلية وتقييمية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص: 27.

[2] دلال بن سمينة وعزيزة بن سمينة، سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصاديةدراسة حالة الجزائر، ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص: 3.

-أخد النظام الائتماني بعين الاعتبار أي تقديم القروض بسعر فائدة مناسب لان إمكانية الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة.

-منح الائتمان يجب أن يؤسس على الحيازة وليس الملكية، ذلك لان الكثير من الفلاحين ليست لهم ملكية ثابتة وهذا يقيد من طاقتهم على الإقراض.

-يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم تجاه مؤسسة الإقراض، ويكون ذلك عن طريق إتباعهمأساليبالإنتاج الحديثة سواء عن طريق تنويع الإنتاج الفلاحي وإدخال مختلف تقنيات الإنتاجأو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات.

-يجب على الفلاحين القيام بعملية التامين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة.

-يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من اجلها كما أن وظيفة البنوك لا تتوقف على منح القروض فقط وإنما يجب إمدادهاإلى متابعة استخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها.

-يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل وعلى أقساط تسهيلا لعملية الدفع.

-يجب على البنوك التأكد من أن استخدام القرض الممنوح سوف يعطي إيراد يكفي لتسديد القرض ودفع الفوائد المترتبة عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح.

ثانيا: مخاطر التمويل الفلاحي

يختلف التمويل الفلاحي عن باقي القطاعات الأخرى في انه يواجه عدة مخاطر، غالبا ما تكون هذه المخاطر عائقا في وجه التمويل في القطاع الفلاحي. ومن أهم المخاطر والصعوبات التي تواجه التمويل الفلاحي ما يلي:[1]

-الإنتاج الفلاحي يتعرض لمخاطر كثيرة لا يمكن للمزارع التحكم والسيطرة عليها، بحيث أنالإنتاج هنا يخضع للظروف الطبيعية مثل تساقط الأمطار، سقوط الصعيق، هذه الكوارث تعمل على التقليل من الناتج الكلي الفلاحي ما يؤدي إلى انخفاض الإيراد الكلي للفلاح مما يجعله غير قادر على تسديد التزاماته المالية.

-يتصف الإنتاجفي القطاع الفلاحيببطء الدورة الإنتاجية وهو ما يؤدي إلى عدم الدوران السريع للأموال وهو ما لا يرغب الجهة المقرضة لتعامل مع هذا القطاع، والبحث عن قطاعات أفضلوأحسن لاستثمار الأموال.

[1] وليد حمدي باشا، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

-لايستطيع الفلاح السيطرة على الإنتاج ولا يستطيع بالتالي أن يسيطر على الأسعار، فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري، وقد يتدفق العرض فتنخفض الأسعار، بحيث غالبا لا يستطيع الفلاح الاحتفاظ بمنتجه لمدة طويلة لان معظم المنتجات الفلاحية غالبا ما تتعرض للتلف.

-إن القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع الصناعة والتجارة تعمل على اجتذاب رؤوس الأموال على عكس ما هو عليه القطاع الفلاحي، لان عملية الإنتاج في هذه القطاعات لا تتوقف بل تكون مستمرة، وان سرعة دوران الإنتاج يؤدي إلى سرعة دوران الأموال مما يؤدي إلى زيادة أرباح الجهة المقرضة أو المستثمرة بينما التمويل الفلاحي يتصف بالركود.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى مفهوم التمويل وأهميته والى أهمأنواعه والعوامل المحددة له، وتم دراسة مصادر التمويل من حيث الغرض الذي يستخدم لأجله ومصدره ومدته،أما من ناحية أنواع التمويل فانه من الأفضللأن يكون التمويل ذاتيا وهذا غالبا ما يكون مستحيلا لان أي مؤسسة وأي قطاع لا يعتمد على تمويل نفسه ذاتيا،وإنمايجب الحصول على مصادر أخرى للتمويل لكن يجب مراعاة الطريقة والكيفية المثلى في ذلك، حيث يتم التوصل إلى عوائد كثيرة بأقل المخاطر.

أما بالنسبة للقطاع الفلاحي فلاحظنا انه من المهم أن يكون هناك تمويلا لهذا القطاع سواء كان ذاتيا أو خارجيا، فالتمويل الفلاحي يمثل تلك الآلية اللازمة التي تقوم بالضرورة على توفير الأموال اللازمة للفلاح والمستثمر الفلاحي، حيث يتمكن من توسيع نشاطه وتنويع منتجه، كما أن التمويل الفلاحي يساعد على زيادة القدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كتلك المتعلقة بالتكنولوجيا،وأخرى متعلقة بظروف السوق ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات، والحماية من الظروف الطبيعية غير المنتظرة،وتوفير مقدرة ائتمانية تساعد في مواجهة تلك الظروف.

الفصل الثاني:

واقع إنتاج المحاصيل الاستراتيجية في الجزائر

تمهيد

يعد القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات الدول، مما يجعله في مقدمة اهتماماتها عند إعداد سياساتها وبرامجها الاقتصادية، وخاصة قطاع المحاصيل الإستراتيجية وهذا باعتبارها محاصيل أساسية واسعة الاستهلاك، وتعتبر مهمة في وجودها لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي للبلد وتحسين مستوى المعيشة، ومحاربة ظاهرة الفقر والتخلف.

وقد حظي القطاع الفلاحي في الجزائر باهتمام واسع حيث أولته الدولة أهمية كبيرة وخاصة شعبة إنتاج المحاصيل الإستراتيجية، حيث قامت بتبني العديد من البرامج التنموية وتوفير مختلفالقنوات والآلياتالتمويلية وتخصيص مبالغ معتبرة تهدف في مجملها إلى الرفع من قدراتها وتحسين أدائها وتطوير إنتاجها.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: القطاع الفلاحي في الجزائر.

المبحث الثاني: سياسات تمويل المحاصيل الإستراتيجية في الجزائر.

المبحث الأول: القطاع الفلاحي في الجزائر

يحتل القطاع الفلاحي أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية في العديد من الدول، وذلك من خلال الدور الأساسي الذي يساهم به في معالجة جملة من القضايا والإشكاليات في الاقتصاد الوطني، لعل أهمها ما يتعلق بالأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى المساهمة في تخفيف حدة البطالة وتوفير مناصب الشغل، وأيضا من خلال دوره في تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز الترابط والاندماج بين مختلف القطاعات والفروع الاقتصادية.

المطلبالأول: عموميات حول الفلاحة

تعتبر الفلاحة من أقدم واهم الأنشطة التي مارسها الإنسان ولا يزال يمارسها، تطورت طرقها ووسائلها بتطور حياة الشعوب نظرا لأهميتها ووزنها في اقتصاديات الدول، وارتباطها بمختلف القطاعات الأخرى، وعليه فازدهارها يؤدي بصفة غير مباشرة لتحسين مخرجات القطاعات الأخرى، الأمر الذي ينعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية وحتى الاجتماعية للدول.

أولا: مفاهيم عامة حول الفلاحة

لقد حظيت الفلاحة باهتمام العديد من الباحثين والمفكرين باعتبارها تكتسي أبعاد عديدة، وسيتم التطرق في هذا الجانب إلى تعريف الفلاحة وذكر خصائصها واهم أنواعها.

1-تعريف الفلاحة:

هناك عدة تعاريف للفلاحة نذكر منها:

إذاأخدنا الفلاحة بمفهومها الضيق نجد كلمة الفلاحة مشتقة من الكلمتين Agerأي الحقل أو التربة، وكلمة Cultur أي العناية، وعلى هذا يمكن القول بان الفلاحة هي العناية بخدمة الأرض[1].

وتعرفأيضا على أنها جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني، وذلك قصد ضمان العيش الكريم للإنسان[2].

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، مطبعة العالي، بغداد، العراق، 1969، ص: 38.

[2] عمار طهرات وخليل مولاي، التنمية الزراعية في الجزائر ودورها في تحقيق الأمن الغذائي من خلال شعبة القمح "مع الإشارة إلى تجربة سوريا النموذجية"، مجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد02، العدد02، المركز الجامعي احمد زبانة غيليزان، 2020، ص: 117.

كذلك تعرف الفلاحة على أنها مهنة استغلال الموارد الطبيعية والموارد الإنسانيةلإنتاج وصناعة مزروعات نباتية وحيوانية ينتفع بها الإنسانأو بعد استبدالها بمنتجات غير زراعية (منتجات القطاع الصناعي والتجاري) لإشباع حاجياته الغذائية[1].

وتعرف أيضاعلى أنها علم وفن صناعة المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان:[2]

علم: لأنها تعتمد وتقوم على إجراءات وقواعد معينة.

فن: لأنهاقائمة بشكل أساسي على مهارات الفلاح وقدرته على الإبداع والابتكار في هذا المجال.

وتعرف أيضا على أنها عملية إنتاج الغذاء، العلف، والألبان، وسلع أخرى عن طريق التربية النظامية للنبات والحيوان[3].

ومنه فالفلاحة هي مجموعة من الأنشطة التي يمارسها الإنسان بغية تحقيق العيش الكريم، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

2-خصائص الفلاحة

تتميز الفلاحة بالمميزات التالية مجتمعة. ومن الضرورة فهم هذه المميزات لأنا تساعد على فهم طبيعة المشاكل الفلاحية وإيجاد الحلول المناسبة لها وفيما يلي أهم هذه المميزات:[4]

2-1-التقدم العلمي بطيء الأثر في الفلاحة:

من الواضح أن الفلاحة فرع مهم من فروع الناتج العلمي، إذ تتصل بعمل الفلاح كثير من العلوم ككيمياء التربة وعلم تغذية الحيوان والنبات وأمراضها، ويقوم الفلاح كذلك بعمليات التسويق اللازمة له. تحتاج التجارب الفلاحية إلى وقت طويل لمعرفتها وذلك بسبب التغيرات الطبيعية، إضافة إلى أن التجارب الفلاحية

[1] علام عثمان ومسعود بن تركية، دراسة تحليلية لأثر تغير المناخ على الإنتاج الزراعي باستخدام طريقة "تحليل المركبات الأساسية للفترة الممتدة بين 1961 و2015، ملتقى علمي وطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج البويرة، يوم11 مارس2021، ص: 103.

[2]الربيعبوعريوة، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة بومرداس، يومي24-25 ماي2017، ص: 2.

[3] ياسين ميكو، تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارة الدولية في القطاع الزراعي دراسة حالة بعض البلدان الناشئة " الهند والبرازيل"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015- 2016، ص: 2.

[4] زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980- 2009)، أطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم اقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص ص: 53- 54

كثيرا ما تكون صعبة ذات تكاليف باهظة، بحيث لا يتيسر الانتفاع بها للفرد، ولكنها عادة ما تكون عظيمة الفائدة للمجتمع كله، ولذا تقوم الحكومات عادة بالتجارب الفلاحية على نطاق واسع وعلى أساس علمي ولأمد طويل، وتقوم بنشر هذه التجارب مجانا على الفلاحين بكافة الوسائل الممكنة.

2-2-تخضع الفلاحة لقانون التكاليف المتزايدة:

من الواضح أن مساحة الأرض الخصبة ذات الموقع الجيد محدودة، وعلى هذا فان أريد زيادة الناتج الفلاحي بسبب تزايد السكان فقد يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية إلى حد نضطر فيه اللجوء إلى استغلال أراضي إضافية اقل خصوبة أو تشغيل عمال قليلي الخبرة الفلاحية، وبذلك يسري قانون الغلة المتناقص على الأيدي العاملة وعوامل الإنتاج الأخرى الداخلة في العملية الإنتاجية الفلاحية، فنضطر إلى زيادة التكاليف للمحافظة على الإنتاج.

2-3-صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة:

يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص أو الزيادة التي يجب إجراؤها على التكاليف المتغيرة، إذا ما أراد أن يزيد أو ينقص من إنتاج المحاصيل التي ارتفع سعرها أو انخفض. فالعرض في حالة محصول واحد أكثر مرونة بكثير من العرض في جملة المحصول الفلاحي بوجه عام، وخاصة العرض الذي يترتب عليه انخفاض السعر. حيث أن المنتجات الفلاحية تتصف معظمها بالمنتجات المشتركة كالقمح والتبن، اللحم والصوف والجلد، وتعرف المنتجات المشتركة بأنها عدة منتجات تنتج معا من مدخلات وعمليات إنتاجية واحدة ويصعب التمييز أو الفصل بينها حتى مرحلة الإنتاج، فإذا أراد الفلاح أن يزيد من إنتاج المحصول الذي زاد الطلب عليه، فعلى الفلاح ألا يدخل في الحسبان ما طرا على التكاليف المتغيرة لهذا المحصول من زيادة أو تقص فحسب بل يجب آن ينظر إلى الآثار غير المباشرة التي تترتب على تكاليف المحاصيل الأخرى التي أنتجتها المزرعة بالتناوب مع هذا المحصول، ولكن يصعب تقدير ذلك.

2-4-ارتفاع عنصر المخاطرة في الفلاحة نتيجة التقلبات المناخية:

تؤثر العوامل المناخية على الفلاحة أكثر مما تؤثر على الصناعة، إذ أن الإنبات هو الأساس في تكوين المحاصيل الفلاحية، وهو يتأثر بالعوامل الجوية أكثر مما يتأثر بالتربة، ولو أن تأثير التربة كبير أيضا، ويحتاج كل نبات إلى شروط مناخية لنموه، ولكن الظروف المناخية لا يمكن الاعتماد عليها، لأنها عرضة للتقلبات المفاجئة، وهذا ما لا نجده في الصناعة التي تخضع لسيطرة الإنسان، ولهذا يصعب على الفلاح أن يتنبأ عن مقدار ومصير إنتاجه وذلك بسبب التغيرات الجوية السريعة التي لا سلطان له عليها. وعلى هذا فالعوامل الطبيعية (من جفاف وفيضانات، وبرد وثلوج، وغيرها من الآفات الزراعية كالأمراض

والحشرات) تجعل الفلاحة عملا فيه الكثير من المغامرة والمخاطرة، وتمنع إقامة توازن بين التكاليف الحدية والإنتاج الحقيقي.

2-5-طول دورة الإنتاج الفلاحي:

إن فترة الانتظار في الفلاحة بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج وبين الحصول على الإنتاج طويلة، فمثلا القمح لا يثمر قبل ستة أشهر، والنخلة بعد ثماني سنين، أي أن دورة الناتج الفلاحي طويلة، لكن الفلاح لا يلبي طلبات تلقاها فهو لا ينتج لسوق حاضرة بل لسوق مستقلة مجهولة المعالم[1].

2-6-ضخامة نسبت رأس المال الثابت في الفلاحة:

تتميز الفلاحة بارتفاع نسبة رأس المال الثابت اللازم للعملية الإنتاجية وذلك مقارنة بغيرها من النشاطات الأخرى، فالنشاط الفلاحي يتميز بميزة كون الأرض العامل الأساسي في الإنتاج وما يتبع ذلك من خصائص اقتصادية، فالأرض عنصر غير مرن طالما أن مساحة الأرض الصالحة للزراعة محدودة، كذلك تبقى عملية تحويل الأراضي الأخرى إلى أراضي صالحة للزراعة محدودة بعدة عوامل منها عوامل مالية، كما أن كون الأرض العنصر الأساسي في الإنتاج الفلاحي ينشئ ظروفا معينة كارتفاع نسبي للتكاليف الثابتة التي يتحملها المنتج على المدى القصير[2].

3-أنواع الفلاحة

تنقسم الفلاحة إلى عدة أنواع، واهم هذه الأنواع نذكرها فيما يلي:[3]

3-1-الفلاحة البدائية المتنقلة:

يتوقف نوع الفلاحة وتقدمها على البيئة وعلى المستوى العلمي الذي وصل إليه شعب من الشعوب، فمثلا يقوم الفلاحين الذين ينشطون في مناطق نائية بعيدة عن مواكبة التطورات الحاصلة في المجال العلمي، كطرق التسميد والمعالجة والتخصيب بهجر الأرض بعد فقدانها لخصوبتها والانتقال إلى ارض جديدة وهكذا، أي أنهم لا يحاولون تجديد خصوبة الأرض بل يهجرونها بسبب غياب ثقافتهم الفلاحية، وبالتالي فان هذا

[1] باية ساعو وزبيدة سيار، رصد إمكانية الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر، ملتقى علمي وطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والأفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج البويرة، يوم 11 مارس 2021، ص: 20.

[2] أسماء حشلاف، مساهمة القطاع الفلاحي في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة ملبنة ولاية تيارت، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد وتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2015-2016، ص: 8.

[3] لخميسي الواعر، دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائردراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة خلال الفترة (2000-2016)، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2018-2019، ص ص: 8-9.

النوع من الفلاحة يعتمد بشكل كبير على الوسائل البدائية في الإنتاج، ما جعلها توصف بالفلاحة المعيشية، وهي الشكل الغالب للفلاحة البدائية.

3-2-الفلاحة الكثيفة:

تعتبر التطورات الحاصلة على مستوى الفلاحة والعوامل الطبيعية المختلفة التي أثرت على المساحات الزراعية كالجفاف والتصحر وغيرها أدت إلى تناقص المساحات الزراعية، ما ساعد على التوجه نحو استغلال الأراضي بطريقة مكثفة، أي بالاعتماد على نظام الدورات الزراعية، بترك المساحات المزروعة تستريح سنة أو سنتين وتجديد خصوبتها من خلال إضافة مجموعة من الأسمدة لها أو بالاعتماد على أسلوب تنويل المحاصيل الزراعية بغرض تجنب زراعة بعض المحاصيل المجهدة للتربة. وبالتالي فان هذا النوع من الفلاحة يأخذ الشكل التجاري الذي يهدف إلى تحقيق الربح، من خلال الاستعانة بالنظم التكنولوجية في سبيل رفع الكفاءة الإنتاجية للأرض الفلاحية.

3-3-الفلاحة الذكية مناخيا:

نتيجة التطورات البيئية الحاصلة بسبب التلوث، من خلال الإفراط في استعمال المبيدات والأسمدة الكيماوية وغيرها من المواد الملوثة للبيئة والقاتلة للإنسان، ظهر هذا النوع من الفلاحة كنتيجة للممارسات الفلاحية غير السليمة والمضرة بالمناخ، والتي هي عبارة عن وسيلة لتحديد أي نظم الإنتاج والمؤسسات التمكينية والسياسات هي الأنسب للرد على تحديات تغير المناخ في مواقع عدة. وترتكز هذه الفلاحة على ثلاثة ركائز أساسية هي:

-تحسين الدخل والإنتاجية الفلاحية.

-التكيف مع المتغيرات الفلاحية.

-الحد أو التقليل من انبعاث الغازات

3-4-الفلاحة الواسعة:

يظهر هذا النمط الإنتاجي بجانب توفير رؤوس الأموال من معدات ومستلزمات وكذا الخبرات الفنية، فمع قلة اليد العاملة وشساعة مساحة الأراضي يتم استخدام الآلات المتطورة على نطاق واسع في مختلف مراحل العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى استخدام وسائل الري الحديثة، فضلا عن التوسع في

إنشاء الطرق وخطوط السكة الحديدية لتسهيل نقل المنتجات نحو الخارج، كون هذه الفلاحة تتميز بالفائض في الإنتاج لاسيما إنتاج القمح، الشعير، الذرة، القطن[1].

3-5-الفلاحة المتنوعة:

في هذا النوع من الفلاحة ينتج الفلاح عدة محاصيل نباتية وحيوانية وبأنواع مختلفة، بعضها يحتاج إليه والبعض الأخر للسوق، فهو لا يعتمد كليا على محصول رئيسي واحد، وهذه المزارع هي التي تعتمد في الحصول على أكثر من 50% من دخلها النقدي السنوي من أكثر من محصول أو مشروع زراعي واحد[2].

3-6-الفلاحة المختلطة:

وهي المزارع التي تنتج محاصيل نباتية ومنتجات حيوانية، وتجمع بينهما خطة فلاحية واحدة، ويكون الدخل ناتج من بيع المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية، إن هذا النوع من المزارع يكون متكاملا. وهذا النوع يماثل الفلاحة المتنوعة، غير انه يمتاز عنها بوجود خطة فلاحية منسقة[3].

ثانيا: الإنتاج الفلاحي

1--تعريف الإنتاج الفلاحي:

سنتطرق إلى تعريف الإنتاج عموما والى إنتاج المحاصيل الإستراتيجية خصوصا.

يعرفالإنتاج الفلاحي على انه كل إنتاج مرتبط بالنباتات والحيوانات، يوزع في أنظمة بيئية من صنع الإنسان يقوم باستغلالها والاستفادة منها[4].

كما يعرف الإنتاج الفلاحي أيضا على انه مجموعة من الأنشطة التي يتم إنتاجها وبيعها لأغراض تجارية[5].

---

[1] زينب بوراي وسعاد بن سالم، تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية كشكل من أشكال التسويق الزراعي الدولي الواقع والآفاق، ملتقى علمي وطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج البويرة، يوم 11 مارس 2021، ص: 221.

[2] احمد جابر بدران، الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الفقهية والجامعية، مصر، 2015، ص:23.

[3] عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

[4] دعاء اشرف، أهمية الإنتاج الزراعي، متاح عبر الموقع .https://www.almral.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11 ماي 2023، على الساعة 15:49.

[5] هايل الجازي، مفهوم التمويل الزراعي، متاح عبر الموقع .https://mawdoo3.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ 11 ماي 2023، على الساعة 15:55.

أما المحاصيل الإستراتيجية فتعرف على أنها المحاصيل واسعة الاستخدام لدى المواطنين مثل: الأرز، البطاطا، الطماطم، الذرة وغيرها[1].

ويمكن تعريف المحاصيل الإستراتيجية على أنها محاصيل أساسية تعتبر الغذاء الرئيسي للسكان وتختلف من بلد إلى أخر باختلاف النمط الغذائي السائد في كل منطقة.

2-عوامل الإنتاج الفلاحي

تتمثل عوامل الإنتاج الفلاحي فيما يلي:[2]

2-1 الموارد الطبيعية:

وتتمثل الموارد الطبيعية في الأرض الفلاحية والعوامل الأخرى الموجودة فيها أو المحيطة بها كالماء والضوء والحرارة. وتعد الأرض وسيلة الإنتاج الرئيسية وهي المكان والبيئة الطبيعية التي تنتج فيها المحاصيل الفلاحية ويتم فيها الربط بين عوامل الإنتاج المختلفة.

2-2 رأس المال الفلاحي:

يعرف رأس المال بأنه الثروة المتاحة من عمل سابق وتستخدم في إنتاج ثروة أخرى، أي كل ما يعده الإنسان ليستخدم في إنتاج مواد أخرىأو في الحصول على الدخل، ويقسم رأس المال الفلاحي إلىرأس مال ثابت يتمثل في المصانع والجرارات والحاصدات، ورأس مال متداول متمثل في الأسمدة والبذور وغيرها.

2-3 العمل والعنصر البشري:

يعد العمل الفلاحي من أهم عوامل الإنتاج على الإطلاق، فهو حلقة الوصل والمحرك لعوامل الإنتاجالأخرى، فبالرغم من الأهمية النسبية للأرض ووسائل الإنتاج كلها فإنها تبقى جامدة فاقدة لفعاليتها إذا لم تستخدم اليد العاملة في تحريكها وتوجيهها.

2-4-التنظيم:

يتمحور عنصر التنظيم في اتخاذ القرارات واختيار البدائل من بين الأخرى كونه يعبر عن مرحلة مهمة من المراحل التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المسطرة، وكذا دراسة طرق ووسائل تنظيم عناصر الإنتاج من ارض وعمل ورأس المال، وكذلك تطبيق المعرفة الفنية والخبرات والمهارات لكي تنتج المزرعة اكبر قدر من الدخل الصافي أوالأرباح.

---

[1] عبد الله عبده، عزوف الفلاحين عن زراعة المحاصيل الإستراتيجية، متاح عبر الموقع .http://alaraby.co.uk، تم لاطلاع عليه بتاريخ 25 ماي 2023، على الساعة 10:15.

[2] مسعود بن جواد، دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ميلة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2021-2022، ص: 120.

المطلب الثاني: الإمكانيات الفلاحية في الجزائر

إن تطور أي قطاع اقتصادي مرهون بحجم الموارد التي يملكها والتي ترشحه إلى لعب دور أساسي في الاقتصاد الوطني، ويعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر قطاع استراتيجي يعول عليه في توفير الاحتياجات الغذائية وبالتالي التحكم في الأمن الغذائي الذي يعتبر الهدف الأساسي للسياسة التنموية للبلاد، ويتحقق هذا باستخدام كل الموارد المتاحة لديه.

أولا: الإمكانيات الطبيعية

إنشساعة مساحة الجزائر أدتإلى تنوع التضاريس، وتنوع الأقاليم المناخية من مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال، والمناخ شبه الجاف في الهضاب، والمناخ الصحراوي في الجنوب، وعلىأساس هذا الاختلاف تتحدد نوعية الغطاء النباتي السائد في كل منطقة وكذا نوعية المحاصيل الزراعية التي تزدهر بها.

1-الأراضي الفلاحية

تعتبر الأرض الفلاحية العنصر الأساسي لأي إنتاج فلاحي وعلى أساس طبيعتها تتحدد نوعية وحجم الإنتاج الفلاحي، وتقدر مساحة الجزائر ب 238 مليون هكتار منها 42.5 مليون هكتار مستغلة في المجال الفلاحي حسب إحصائيات 2014، وتقدر المساحة الفلاحية المستعملة ب 8.465 مليون هكتار أي ما يعادل 28% من المساحة الفلاحية الإجمالية، وتتمثل الأراضي الفلاحية في الجزائر مابين 16.5%و 17.8% من إجمالي المساحة الكلية[1].

2-الموارد المائية

يمثل الماء أهم عناصر الحياة، كما انه يعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاجالفلاحي ، وان تطور القطاع الفلاحي وتنميته مرتبط بحجم المياه المعبئة له التي تشتغل في الري الفلاحي وتوسيع المساحة المسقية، وتنقسم الموارد المائية إلى ثلاثة أقسام:[2]

2-1-الموارد المطرية:

[1] مصطفى بوعقل وسمرة مباركي، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة ومعوقات التنمية دراسة حالة ولاية غيليزان، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، جامعة الوادي، 2017، ص: 89.

[2] كريمة قرابسي، سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاساتها على القطاع الفلاحي في ولاية بومرداس، مجلة العلوم القانونية والسياسية،المجلد 10، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2019، ص: 1035.

تقدر كمية الأمطار التي تتساقط سنويا على الجزائر ب 197 مليار م^3. بمعدل تساقط سنوي يقدر ب 82 ملم، ويقدر نصيب الهكتار من الأمطار ب 28 ملم سنويا، وهو معدل ضعيف نوعا ما مقارنة بدول أخرى.

2-2-الموارد المائية السطحية:

وتتمثل في مياه الوديان والأمطار التي تعتبر قليلة في بلادنا وتقدر ب 5.13 مليار م^3 سنويا، وبالرغم من قلتها فانه لايستغل منها سوى 22% والجزء الباقي يصب في البحار.

2-3-الموارد المائية الجوفية:

تشير الإحصائياتأن حجم المياه الجوفية تقدر ب 33 مليار م^3 وان احتياطي المياه الجوفية في الصحراء الجزائرية يقدر ب 60 ألف مليار م^3، إلاأن استغلالها يبقى ضعيف بسبب التكاليف الباهظة لتهيئة الآبار.

ثانيا: الإمكانيات البشرية

يمثل العنصر البشري المحرك الأساسيلأي قطاع إنتاجي بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية، والجزائر كغيرها من الدول التي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري في الإنتاج الفلاحي خاصة في ظل قلة المعدات اللازمة أو تعذر استخدامها في بعض العمليات وهو ما أدىإلىوجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع، وقد بلغ حجم العمالة سنة 2012 ب 247650 عامل ليرتفع إلى 495980 عامل سنة 2015، إلاأن هذه الزيادة على مر السنوات لا تزال ضئيلة وهذا راجع إلى تخلي الشباب عن رغبتهم في العمل في القطاع الفلاحي والتوجهإلى قطاع الصناعة، التجارة، الخدمات وغيرها من القطاعات[1].

ثالثا: الإمكانيات المالية

تعد الأموال بكل أشكالها الحلقة المهمة لكل عملية إنتاج اقتصادية، حيث أن كل مرحلة من مراحل الإنتاج تتطلب تكاليف معينة، والجزائر تتوفر على منظومة مالية متنوعة بين بنوك تجارية وصناديق عمومية متخصصة في تمويل القطاع الفلاحي، ومن بين هذه المؤسسات نجد 29 بنكا ومؤسسة مالية، وهذا حسب

[1] نعيمة زيدان ورزيقة زواوي، دور القرض الرفيق في تطور القطاع الفلاحي الجزائري، دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان بالمدية، مذكرة ماستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس المدية، 2017-2018، ص: 15.

تقرير بنك الجزائر 2017، وتتوزع بين ستة بنوك عمومية وأربعة عشر بنكا خاصا، ثلاثة مؤسسات مالية من بينها مؤسستين وخمسة شركات تأجير[1].

المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات الإنتاج الفلاحي في الجزائر.

رغم الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي إلاأنها لم تصل إلىالأهداف المرجوة بسبب عدة مشاكل ومعوقات من بينها:

أولا:مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية

ينحصر هذا النوع من العوائق التي تقف أمام تطور الفلاحة في مجال الموارد الطبيعية كالأراضي الفلاحية المتاحة، والمساحات المزروعة، ومشاكل الموارد المائية.

1-مشاكل ومعوقات تتعلق بالأراضي الفلاحية

وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:[2]

1-1-مشاكل ومعوقات تتعلق بنوعية الموارد الأرضية:

تتمحور المشاكل الكمية والنوعية للموارد الأرضية حول التغيرات التي تحدث للأراضي الفلاحية، وتؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في قدرتها الإنتاجية، وتؤدي العوامل الطبيعية دورا كبيرا في تحديد القدرات الإنتاجية للقطاع الفلاحي ، فبدون وجود مساحة أرضية صالحة للزراعة يستحيل تحقيق إنتاج مهما بذلت من جهد.

1-2-مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الأراضي الفلاحية:

تعاني الأراضي الفلاحية بالجزائر عدة مشاكل لعل أبرزها تناقص الرقع الفلاحية، وتفتت وتبعثر الملكيات والحيازات، إلى جانب اختلال العلاقة بين الأرض والموارد المائية، وهذه العوامل تجعل من الأرض غير اقتصادية، بحيث تقتصر على نمط إنتاجي قوتي أو محدود الجدوى، مما يؤثر سلبا على الإنتاجوالإنتاجية.

---

[1] لخميسي الواعر، مرجع سبق ذكره، ص: 99.

[2] سارة مسعودي و محمد الأمين مصطفاوي، المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطويرها وتحسين مردوديتها، ملتقى علمي وطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج البويرة، يوم 11 مارس 2021، ص: 73.

1-2-مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الحيازة:

إن توزيع الأراضي الفلاحية والمستثمرات الفلاحية في الجزائر يطغى عليه طابع الحيازة الصغيرة ذات الزراعات الخفيفة والمتنوعة المخصصة للاستهلاك العائلي بدرجة أولى، مع ما يرافق ذلك من مشاكل تتعلق بصعوبة حصر الحيازات وتحديدها، وهذا ماحاولت السلطات العمومية إيجاد حلول لها من خلال حزمة القوانين والقرارات المختلفة.

2-مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد المائية:

تعتبر المياه من الموارد الأكثر ندرة من بين الموارد الفلاحية الطبيعية بالنسبة للجزائر وكذلك بالنسبة لدول المنطقة، ومن ثم فان ما يلحق بها من مظاهر التدهور الكمي والنوعي إنما يمثل خطرا إضافيا يهدد أوضاع القطاع الفلاحي وإمكانيات تطوره ونموه المنشود، والجدير بالذكر أن كمية ونوعية المياه المستخدمة في الفلاحة تتأثر بعدة عوامل ومسببات مختلفة، منها ما يمكن اعتباره ناتجا من مصادر طبيعية، ومنها ما هو ناتج عن الأنشطةالإنسانية المختلفة. وعلى العموم فان الجزائر تعاني من مشاكل جمة في توفير ما يلزمها من المياه، إذ تعرف تحديا مائيا يتمثل في ندرة مواردها المائية، حيث تعتمد معظم مساحات الفلاحة في ريها على الإمطار ذلك رغم ندرتها وتراجع سقوطها من حيث الكمية والكثافة وكذلك من حيث مدة الهطول، إضافةإلى عدم انتظام توزيعها من منطقة إلى أخرى[1].

ثانيا: مشاكل ومعوقات متعلقة بالموارد البشرية

ممثل هذه المعوقات في ما يلي:[2]

1-نقص العمالة الفلاحية المدربة:

عادت ما تواجه المشروعات الاستثمارية مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة، المدربة على استخدام الأساليبالتكنولوجية الحديثة في الإنتاج، وعادة ما تكون إحدىأولوياتالأهدافلأي مشروع استثماري.

2-ضعف البرامج التدريبية:

لايخفى على المختصين في هذا الشأنأن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها، حيث لا يتوفر في اغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة.

3-انتشارالأمية وانخفاض المستوى التعليمي:

[1] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحةدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص: 259.

[2] بلقاسم ميموني ومحمد السعيد بودربالة، الفلاحة الصحراوية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، ملتقى علمي وطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج البويرة، يوم 11 مارس 2021، ص: 36.

لا شك أن ظاهرة الأمية هي آفة مشتركة بين جل الدول النامية، وبالتالي هي الخطر الدائم الذي يعرقل مساعي التنمية في جميع القطاعات.

ثالثا: مشاكل ومعوقات تكنولوجية

تعتبر التكنولوجيا المستعملة في الفلاحة عاملا أساسيا في تحديد معدل الإنتاجوالإنتاجية، ويعود انخفاض الإنتاجية بالجزائر إلى اعتمادها في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة وتقليدية كالعمل اليدوي الإنساني والحيواني، ورغم توسع استفادة القطاع الفلاحي من كثير من المدخلات الحديثة للإنتاجكالجرارات والحاصدات والآلات المختلفة واستخدام الأسمدة، إلاأن ذلك ليس بالكافي، ويجب على السلطات العمومية دعم هذا القطاع بالمكننة وباقي مدخلات الإنتاج الحديثة[1].

رابعا: مشاكل ومعوقات متعلقة بالإرشاد والبحث الفلاحي

يمثل الإرشاد الفلاحي حلقة الوصل بين مراكز البحوث الفلاحية والمصادر التقنية الأخرى كالمنتجين والفلاحين وإقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الفلاحية الحديثة، من اجل تخفيض الكلفة وتحسين الإنتاجية والنوعية، كما يناط بها التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين الفلاحيين وتحديدها ونقلها إلى مراكز البحوث الفلاحية لدراستها وتحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها. وقد بذلت الدولة جهودا لا يستهان بها على هذا الصعيد بإقدامها على تأسيس معاهد لدراسة البحث في الاقتصاد الفلاحي، ووضع بنك للمعلومات وبرامج للتدريب والإرشاد الفلاحي وتنفيذها، وكذا تسخير التكنولوجيا الفلاحية في مجال الهندسة الوراثية التي إن عملت سوف تحدث تغيرات في مجال الإنتاج الغذائي[2].

خامسا: مشاكل ومعوقات تتعلق بالتسويق

إن التسويق الفلاحي هو انتقال السلعة الفلاحية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها، وهو عملية متكاملة ومتداخلة مع الإنتاج الفلاحي، وله دور ديناميكي يتمثل في تشجيع المنتجين لزيادة إنتاجهم باغتنام فرص الإنتاج الجديدة استجابة لإشارة السعر وتشجيع المستهلكين على زيادة الاستهلاك من خلال إيجاد طلب جديدة أو استعمال جديد لسلعة معروفة. وبدوره يعاني التسويق الفلاحي في الجزائر من مشاكل وعيوب كبيرة تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب، فهو يعرف تدني في نوعية المنتجات المعروضة في الأسواق، وعدم توافر الحد الأدنى من الشروط الفنية، ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال

[1] عز الدين سمير، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص: 61.

[2] جابر هاجر، تقييم القطاع الزراعي في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 14، جامعة لونيسي علي البليدة2018،2، ص: 64.

البحوث التسويقية، ودراسات الأسواق، والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة، مما يؤدي إلى عدم بناء قرارات المزارعين المتعلقة بالإنتاج على الاحتياجات الفعلية للأسواق المحلية أوأسواق التصدير، وارتفاع نسبة الفاقد نتيجة عدم وجود المعرفة الكافية لدى الفلاحين والأساليب المناسبة لعمليات ما بعد الحصاد من تدرج وتعبئة ونقل وتخزين وغياب الإرشاد التسويقي في هذا المجال[1].

سادسا: مشاكل ومعوقات تتعلق بالتمويل

لعل من ابرز المشاكل التي تواجه مسارات الأمنالغذائي تلك التي تتصل بقلة المخصصات الاستثمارية والتمويلية المتاحة للقطاع الفلاحي على المستويين الخاص والعام، مما أدىإلى قصور الطاقات الإنتاجية عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة في الطلب على الغذاء.وعليه يعتبر التمويل عنصرا جوهريا في النهوض بالفلاحة كما وكيفا، ولا تقتصر مهمته على رفع العبء عن كاهل المزارع فحسب بل يساعد على التعجيل بتطبيق التكنولوجيا الحديثة. وقد اعتمد التمويل في الجزائر في الغالب على بنوك تابعة للقطاع العام (البنك الوطني الجزائري، وبعدها بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، بالإضافةإلى بعض الصناديق المكلفة بالدعم وتمويل النشاط الفلاحي الموسمي والاستثماري البسيط، وتقديم السلفات المدعومة في بعض الحالات لتسهيل انسياب المدخلات الفلاحية وتسويق المحاصيل الفلاحية[2].

المبحث الثاني: سياسات تمويل المحاصيل الإستراتيجية في الجزائر

سعت الدولة جاهدت لتطوير القطاع الفلاحي وخاصة قطاع المحاصيل الإستراتيجية نظرا لأهميتها الكبيرة ولعل أبرزها تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، فقامت بتبني مجموعة من السياسات والآليات التمويلية بهدف تطوير وتنمية هذا القطاع.

المطلب الأول: برامج تنميةالمحاصيل الإستراتيجية

نتيجة ضعف الأنظمة الإنتاجية في الفلاحة اضطرت الدولة للتدخل لدعم التنمية من خلال سياسات التخطيط والبرامج، وقبل التطرق إلى برامج تنمية المحاصيل الإستراتيجية يجب التعريف أولا بالتنمية الفلاحية وعلى أهمأهدافها.

أولا: تعريف التنمية الفلاحية:

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص: 287.

[2] عز الدين سمير، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

تعرف التنمية الفلاحية على أنها ذلك التغيير الإداري المخطط والمقصود، من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير بغية زيادة الإنتاج الفلاحي وزيادة رقعة الأرض الزراعية من اجل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة[1].

وتعرف أيضا على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغير بنيان وهيكل القطاع الفلاحي، مما يؤدي إلىأحسن استخدام ممكن للموارد الفلاحية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة الإنتاج الفلاحي بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لإفراد المجتمع[2].

ومنه نستنتج أن التنمية الفلاحية تهدف إلى الزيادة في الإنتاج الفلاحي لتحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق مجموعة من الإجراءات والخطط والسياسات.

ثانيا: أهداف التنمية الفلاحية

تهدف التنمية الفلاحيةإلى تحقيق مايلي:[3]

-زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان.

-رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الفلاحي.

-تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على إنتاجاكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات استغلال للموارد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجية.

-التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية.

-زيادة الدخل الوطني الفلاحي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإنتاجي.

ثالثا: برامج تنمية المحاصيل الإستراتيجية

[1] فالحة قطاب وعاشور مرزيق، دراسة تقييمية لأثر برامج التنمية الفلاحية على مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2009-2019)، مجلة الاقتصاد والمالية،المجلد 08، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2022، ص: 138.

[2] بلقاسم ميموني ومحمود السعيد بودربالة، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

[3] صالح خيراني، برامج التنمية الفلاحية ودورها في حماية البيئة، مجلة العلوم الإنسانية،المجلد 22، العدد 01، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2022، ص: 1314.

بهدف تحقيق تنمية فلاحية وريفية مستدامة وضعت الدولة برنامجها التنموية حيز التطبيق سنة 2009 للتجديد الفلاحي والريفي، ثم وضعت خطة الفلاحة سنة 2019 ضمن برنامج توطيد النمو للفترة 2015 إلى غاية يومنا هذا[1].

1-سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2010-2014

ترتكز معالم سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون الفلاحة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت 2008، حيث حدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الفلاحة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد. ومن الأهدافالأساسية لهذه السياسة ما يلي:[2]

-مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي.

-ضمان حماية الأراضي والاستغلال الرشيد والعقلاني للمياه ذات الاستعمال الفلاحي.

-مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

وتتمثل محاور سياسة التجديد الفلاحي والريفي في ما يلي:

1-1-التجديد الفلاحي:

يرتكز التجديد الفلاحي على تطوير الاقتصاد وربحية القطاع لضمان الأمن الغذائي في البلاد على نحو مستدام، وتشجيع تكثيف وتحديث الإنتاج في المزارع وإدماجهالإعادة تركيز العديد من الإجراءات بدعم الاستثمارات في القطاع لإنتاجقيمة مضافة على طول سلسلة من الإنتاجإلى الاستهلاك، والهدف هو تحقيق التكامل بين الجهات الفاعلة لتحقيق النمو المستدام والإنتاج الفلاحي المستدام، وقد أعطيةالأهمية للمحاصيل الإستراتيجية واسعة الاستهلاك منها: الحبوب، البقول، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطا ، الطماطم، الزيتون، النخيل[3].

1-2-التجديد الريفي:

[1] فتيحة بن الدين وعاشور مرزيق، مدى مساهمة برامج التنمية الفلاحية في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة،المجلد 07، العدد 02، جامعة حمد بوضياف المسيلة، 2022، ص: 342.

[2] فاروق اهاني ورابح لعروسي، إستراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2018 ص: 367.

[3] بدر الدين طالحي وسلمى صالحي، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر3، المجلد 19، العدد 31، جامعة الجزائر3، 2015، ص: 220.

تقوم هذه السياسة على أربع محاور رئيسة وهي:[1]

-تحديث القرى والمداشر من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، والقضاء على السكنات الهشة وغير المستقرة واستبدالها بمساكن أوأماكن لائقة تتوفر على وسائل الراحة (الطرقات، الكهرباء، الصرف الصحي، مياه الشرب، بناء المدارس، الرعاية الصحية...الخ).

-تطور وتنوع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي وتتمثل في التنمية المحلية والتجارة، السياحة الريفية، الحرف، تثمين المنتجات المحلية، خلق وتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة، الطاقة المتجددة، تكنولوجياالإعلام والاتصال، وتهيئة الفضاءات المناطق الريفية لتصبح أكثر جاذبية.

-حماية وتثمين الممتلكات والثروة الريفية المادية وغير المادية، والتي تتمثل في المنتجات الفلاحية، المباني، حماية الأماكنالأثرية والثقافية، وخلق التظاهرات الثقافية في الريف.

-حماية وتثمين الموارد الطبيعية المتمثلة في الغابات، السهوب، الواحات، الجبال، الأراضي الفلاحية.

1-3-برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:

ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز القدرة الإداريةللإطارات المسؤولة عن التنفيذ، ويرتكز البرنامج على:[2]

-عصرنة المؤسسات الفلاحية المختلفة، وتطوير مناهج الإدارة الفلاحية

-توسيع الاستثمار في عمليات التكوين والبحث والإرشاد الفلاحي.

-تنمية مختلف التنظيمات التي لها علاقة بقطاع الفلاحة ودعمها بمختلف الموارد اللازمة.

-دعم مختلف مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومكافحة حرائق الغابات، وتفعيل دور المؤسسات في ترقية وتطوير الزراعة الوطنية.

الشكل رقم (1.2): الركائز الثلاثة لبرامج التجديد الفلاحي والريفي

[1] زكريا جرفي وآمنة سفيان، دور الإصلاحات الفلاحية في تقليص البطالة في الجزائردراسة قياسية الفترة (2000-2018)، ملتقى علمي وطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج البويرة، يوم 11 مارس 2021، ص: 424.

[2] سليم العمراوي، انعكاسات سياسة التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائردراسة تحليلية لفترة تنفيذ البرامج الاستثمارية العامة (2001-2019)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 03، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2019، ص: 254.

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، نشرة خاصة، الجزائر، ماي 2012، ص: 06.

2-برنامج الخطة الفلاحيةخلال الفترة 2015-2019:

اعتمدت الجزائر نموذج جديد للنمو الاقتصادي، وهو عبارة عن خيار لرؤية طويلة المدى حتى عام 2030، بهدف أن تصبح الجزائر قوة ناشئة. قام هذا البرنامج على هدف بلوغ نسبة نمو تقدر ب7% مع آفاق 2019 وتخفيض نسبة البطالة، بالإضافةإلى تحسين ظروف المعيشة وضمان تسيير المنشآتالأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد. ويرتكز هذا البرنامج على خمس محاور وهي:[1]

-المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكننة وتثمين المنتجات الفلاحية والغابية.

-مواصلة جهود تكثيف المنتجات الفلاحية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الإستراتيجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل، والتسيير العقلاني وتوفير أحسن العوامل ووسائل الإنتاج، مع إعادة تهيئة البنية التحتية الفلاحية.

[1] طه حسين مرباح وعبد الحفيظ يحياوي، تمويل القطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي في الجزائر، ملتقى علمي وطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج البويرة، يوم 11 مارس 2021، ص: 269.

-تقوية الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية بالتسيير المستدام للغابات، وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية، وإطلاق برامج توسيع التشجير وتقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليميةللإدارة.

-تقوية آليات الدعم والتأطيرللإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية ضد الآفات والكوارث الطبيعية، ووضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الإنتاجية.

متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الفلاحية وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد وتشر التقدم التقني.

المطلب الثاني: آليات تمويل المحاصيل الإستراتيجية في الجزائر

لقد حظي قطاع المحاصيل الإستراتيجية في الجزائر باهتمام كبير من قبل الدولة، حيث أولته عناية خاصة واهتمت بتمويله حيث خصصت له امتيازات ومبالغ معتبرة لأجل تمويله وتطوير إنتاجه، فنجد أن هناك تمويل عن طريق قروض بنكية وتمويل عن طريق صناديق الدعم.

أولا: التمويل عن طريق القروض الفلاحية

تعمل الدولة على تشجيع القطاع الفلاحي وذلك من خلال منحه عدة تسهيلات والتي تتمثل في القروض الخاصة بهذا القطاع، والمخول له بمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهذا في إطار إبرام اتفاقية بينه وبين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2003. وتتمثل هذه القروض قروض فلاحية مباشرة وقروض فلاحية غير مباشرة.

1-التمويلعن طريق القروض الفلاحية المباشرة

قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمنح عدة قروض فلاحية من اجل تشجيع الفلاحين وتسهيل عملهم وتوفير السيولة المالية لديهم. وتتمثل هذه القروض في:

1-1-قرض الرفيق:

قررت الحكومة بعث منتوج بنكي جديد تحت اسم " قرض الرفيق" في اوت2008، وتم المصادقة عليه بقانون المالية التكميلي 2008، وهو قرض استغلالي موسمي مدعم كليا من طرف الدولة، يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية لصالح الفلاحين باختلاف نشاطاتهم. إما بصفة فردية أو جماعية على شكل تعاونيات أو جمعيات، وهو قرض قصير الأجل[1].

[1] غروي سليمة، دور قرض الرفيق في تعزيز الشمول المالي دراسة عينة من الفلاحين لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية عين تيموشنت، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية،المجلد06، العدد02، المركز الجامعي الشريف بوشوشة افلو الاغواط، 2022، ص: 330.

ومن بين خصائص قرض الرفيق ما يلي:[1]

-هو قرض لمدة سنتين.

-تتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري التغطية الكاملة للفائدة.

-أي مستفيد من قرض الرفيق يسدد ما بين 6 و24 شهرا يستفيد من دفع جميع الفوائد من قبل وزارة الفلاحة وكذلك يستفيد من قرض آخر بنفس الصيغة للفترة التالية.

-أي مستفيد من قرض الرفيق ولا يسدد في مدة سنتين يفقد حق الاستفادة من قرض آخر، وتسدد الفائدة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

1-2-قرض التحدي:

هو قرض استثماري محسن، يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية، في إطارإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الزراعية الغير مستغلة تابعة للمتعاملين الخواص أو الملكية الخاصة للدولة، ويتم تغطية الفوائد المترتبة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري. وهو موجه للفلاحين وكذلك التعاونيات والمزارع النموذجية والمؤسسات الاقتصادية[2].

وقرض التحدي يقوم بتغطية النشاطات الفلاحية المتعلقة ب: تحضير وحماية التربة، تنمية مواد الري واقتناء تجهيزات ومعدات الإنتاج النباتي والحيواني، بالإضافةإلى حماية وتطوير الجينات المتعلقة بالسلالات النباتية والحيوانية. ويتميز قرض التحدي بالخصائص التالية:[3]

-تتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري تسديد الفائدة إذا كانت مدة السداد خمس سنوات أوأقل

-سعر الفائدة 1% عند السداد بين السنة السادسة والسنة السابعة.

-سعر الفائدة3 %عند السداد بين السنة الثامنة والتاسعة.

-يتحمل المستفيد أعباء الفوائد كاملة إذا دام المشروع أكثر من عشر سنوات.

1-3-القرض الايجاري(الليزنغ):

يعرف البنك القرض الايجاري على انه عملية مالية وتجارية تنتج علاقة بين البنك ومختلف المتعاملين الاقتصاديين في إطار عقد كراء للتجهيزات والمعدات التي تدخل مباشرة في تجسيد المشروع

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، متاحة عبر الموقع http://madraq.gov.dz.، تم الاطلاع عليه بتاريخ 13 افريل 2023، على الساعة 14:40.

[2] سارة مسعودي ومحمد الامين مصطفي، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

[3] وزارة الفلاحة، متاحة عبر الموقع http://madrap.gov.dz ،تم الاطلاع عليه بتاريخ 17 افريل 2023، على الساعة 10:30.

الاستثماري. كما يعرف على انه عقد يربط بين البنك وطالب القرض لكراء معدات وتجهيزات تدخل مباشرة في تجسيد المشاريع الفلاحية مثلا: الجرارات ومضخات المياه وغيرها[1].

ويتصف القرض الايجاري بكونه أحد القروض الموجهة لعصرنة وسائل الإنتاج الفلاحي، حيث يمكن لهذه الصيغة أن تغطي التكاليف الإجمالية للقرض بنسبة100%، كما أن نسبة المساهمة التي يقدمها الفلاح تتراوح بين 20% و30% من التكلفة الكلية للاستثمار، تحدد المدة الزمنية للقرض على حسب الاستثمارات المستهدفة. حيث تقدر فترة تسديد القروض الخاصة بالجرارات بـ 10 سنوات و5 سنوات لبقية التجهيزات[2].

2-التمويل عن طريق القروض الفلاحية غير المباشرة

رخصت الدولة لوكالات الدعم بتمويل القطاع الفلاحي لكن تحت وصاية بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بحكم انه المسؤول عن تمويل القروض الفلاحية بأنواعها، وتتمثل هذه الوكالات فيما يلي:

2-1-القرض المدعم تحت برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

هو قرض موجه للفلاحين الشباب الذين تزيد أعمارهم عن 18 سنة، بهدف تشجيعهم على خلق مشاريع فلاحية من اجل تنمية النشاطات الإنتاجية والخدماتية الزراعية، مدة هذا القرض 8 سنوات مع إمكانية تمديد آجال الدفع بثلاث سنوات. يعطي البنك القرض تحت ضمانات ويتكفل بتمويل 70% من حجم المشروع، وتمنح الدولة دعم فلاحي يصل الى29% من حجم القرض، أما 1% المتبقية فهي عبارة عن مساهمة شخصية للفلاح[3].

2-2-القرض المدعم من طرف الصندوق الوطني للتامين على البطالةCANC:

هو قرض استثماري طويل الأجل، يستفيد منه الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و50 سنة، وذلك بممارسة جميع الأنشطة في القطاع الفلاحي وقطاع الصناعات الغذائية المحددة في قائمة الأنشطة الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ولا يتجاوز الاستثمار10 مليون دج، ويتكفل البنك ب70%والدولة ب29 %في حالة كان القرض اقل من 5 مليون دج، و28% في حالة القرض أكثر من 5 مليون دج[4].

---

[1] مازة عبلة، تمويل القروض البنكية للقطاع الفلاحي بالجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد05، العدد01، جامعة احمد بن يحيى تيسمسيلت، 2020، ص: 222.

[2] لخميسي الواعر، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

[3] ثرية الماحي وعبد القادر اوزال، انعكاسات سياسة التمويل الزراعي على أداء القطاع الزراعي في الجزائر في الفترة (2000-2018)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد16، العدد23، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2020، ص: 232.

[4] حنان سفيان، السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2019-2020، ص: 201.

2-3-القرض المدعم تحت برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

هو قرض طويل الأجل موجه إلى تمويل كافة المشاريع الفلاحية في إطار برنامج تشغيل الشباب، يقدم هذا القرض إلى الفلاحين ذو العمر المحدود بين19 و35 سنة، كما يمكن أن يصل عمر المستفيد إلى 40 سنة إذا كان المستفيد هو صاحب المشروع على أن يقوم بتوظيف على الأقل منصبي شغل في مشروعه، كما يمتاز هذا القرض بنفس خصائص القرض الوجه إلى الفلاح في إطار برنامج (CNAC)[1].

ثانيا: التمويل عن طريق صناديق الدعم

قامت الدولة بإنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم مختلف مجالات النشاطات الفلاحية وخاصة المحاصيل الإستراتيجية، والتي تعمل على ترقية ونمو القطاع الفلاحي. وهذه الصناديق تتمثل في ما يلي:

1-صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية:

أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000، وفتح له حساب التخصيص الخاص بالميزانية رقم 071-302 الذي عنوانه " صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية " ليعوض صندوق حماية الصحة الحيوانية، وجاء هذا الصندوق ليدعم النشاطات التالية:[2]

-الإعاناتبأنشطة تنمية الصحة الحيوانية.

-الإعانات المرتبطة بالذبح الإجباري المقرر تبعا للوباء الحيواني أوالأمراض المعدية.

-الإعانات المرتبطة بالحملات الوقائية.

-الإعانات المرتبطة بأنشطة الصحة النباتية.

-الإعانات المرتبطة بتعويض الخسائر أوالأضرار التي يتعرض لها المستغلون من جراء عمليات مكافحة الأمراض والعوامل المضرة بالزراعة.

-الإعانات المرتبطة بالوقاية من اجل الحفاظ على الزراعات.

2-صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب FCDDPS:

أنشئهذا الصندوق بمقتضى الامر99-11 في 23 ديسمبر1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000، وبدا العمل به وفق المرسوم التنفيذي رقم 02-248 المؤرخ في 23 يوليو 2002، وفتح له حساب

[1] بومدين زاوي، التمويل البنكي الدعم والتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر "مقاربة كمية"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، 2015-2016، ص: 201.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، المؤرخة في 27 أوت 2000، ص:26.

التخصيص الخاص بالميزانية رقم 109-302 الذي عنوانه صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب. وجاء هذا الصندوق ليدعم النشاطات التالية:[1]

-الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر.

-الإعانات الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها.

-الإعانات الموجهة لتنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعية الرعوية.

-الإعانات الموجهة لتثمين منتوجات تربية الحيوانات.

-الإعانات الموجهة لحماية مداخيل المربين الفلاحين.

-الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي.

3-صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTE:

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب الأمر 02-11 في 24 ديسمبر 2002، المتضمن قانون المالية لسنة 2003، وفتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 111-302 تحت اسم صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ليحل محل الصندوق الخاص باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، وبدا العمل به بمقتضي المرسوم التنفيذي رقم 03-145 المؤرخ في 29 مارس 2003، وهو مخصص لتقديم الدعم للنشاطات التالية:[2]

-الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية المتمثلة في الهيئات الخاصة بالري، أشغالالمحافظة على التربة، تحسين أنظمةالإنتاج الفلاحي، تحسين الإنتاج الحيواني، تثمين المنتجات الفلاحية.

-الإعانات الموجة لعمليات استصلاح الأراضي المتمثلة في تهيئة المياه، التزويد بالطاقة الكهربائية، الممرات إلى محيط الأراضي، انجاز مجموعة العمليات الضرورية للاستغلال العقلاني والأفضللأملاك العقارية المعدة للاستصلاح.

-تقديم المصاريف الخاصة بالدراسات والمقاربة والتكوين والتنشيط.

-تقديم كل النفقات الأخرى الضرورية لإنجاز المشاريع ذات أهداف الصندوق كتصليح العتاد الفلاحي، إنشاء مطاحن تقليدية، مذابح تقليدية، وتأدية خدمات تقنية كالبيطرية والصحة الحيوانية.

4-الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، المؤرخة في 28 فبراير 2002، ص ص:8-9.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، المؤرخة في 8 يونيو 2003، ص ص:22-23.

اصدر هذا الصندوق بمقتضى الأمر 05-05 المؤرخ في 25 يوليو 2005، ليحل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وفتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 067-302، وهو يختص بدعم المشاريع الاستثمارية المتمثلة في ما يلي:[1]

-تنمية الإنتاجوالإنتاجية الفلاحية.

-تثمين الإنتاج الفلاحي وتخزينه وتوضيبه وتصديره.

-عمليات تطوير الري الفلاحي.

-حماية الثروة الجينية الحيوانية والنباتية وتثمينها.

-دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.

5-الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي FNRDPA:

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 25 يوليو 2005، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، وفتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 121-302 تحت اسم الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي، ويدعم هذا الصندوق النشاطات التالية:[2]

-الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة عن تحديد الأسعار المرجعية وهذا بالنسبة لكل المنتجات الفلاحية ذات سعر مرجعي محدد لاسيما الحبوب والحليب.

-الإعانات الموجهة لضبط المنتوجات الفلاحية وهذا عن طريق المساهمة في مصاريف تخزين المنتوجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع(الحليب، اللحوم، البيض، الطماطم، الفاصوليا، البطاطا، البصل، الثوم، الحمص، العدس، الزيتون، القمح، الشعير).

-المنح القصوى للفائض من الإنتاج الزراعي.

-التكفل بمصاريف تنويع الإنتاج الفلاحي المترتبة عن تحويل نمط الإنتاج.

6-الصندوق الوطني الخاص بمربي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيينFSAEPEA:

أنشئ هذا الصندوق بموجب الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 يوليو المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، وفتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 126-302، وقد تم استحداث هذا

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، المؤرخة في 4 يوليو 2006، ص: 25.

[2] محمد غربي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص: 161.

الصندوق من اجل إعادة بعث الإنتاج الحيواني من جديد والنهوض بهذه الشعبة وخاصة فيما يخص القروض المتعثرة بالنسبة لهذه الشعبة، ويقوم هذا الصندوق بدعم النشاطات التالية:[1]

-التغطية الإجمالية لتكاليف فوائد مربي المواشي وصغار المستغلين.

-إعانات الدولة في تنمية تربية المواشي والإنتاج الفلاحي.

7-الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA:

تم إنشاء هذا الصندوق في إطار قانون المالية لسنة 2013 وفق المادة58، وفتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 139-302، وهو موجه لتمويل التنمية الريفية، ويتضمن تطوير الاستثمار الفلاحي وترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية وضبط الإنتاج الفلاحي[2].

8-الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNDR:

تم إنشاءه في إطار قانون المالية لسنة 2013،وفتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 140-303، بعنوان الصندوق الوطني للتنمية الريفية، ويتضمن هذا الصندوق مكافحة التصحر تنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، التنمية الريفية وتثمين الأراضي عن طريق الامتياز، دعم مربي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين[3].

المطلب الثالث: تطور إنتاج المحاصيل الإستراتيجية في الجزائر

يعتبر الإنتاج النباتي والحيواني من مقومات التنمية الفلاحية فتوفرهما يحسن من مستوى معيشة السكان ويحقق الأمن الغذائي، وفي هذا الإطار عملت الدولة على تنمية الإنتاج النباتي والحيواني الاستراتيجي من خلال انتهاجها مجموعة من السياسات التمويلية التي تهدف في مجملها إلى تحسين وتطوير هذه المحاصيل الإستراتيجية.

أولا: تطور الإنتاج النباتي

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة الجزائرية لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، ومن أهم المحاصيل الإستراتيجية في الجزائر نجد: الحبوب، الخضر، الزيتون، التمور.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، المؤرخة بتاريخ 27 يوليو 2008، ص ص: 16-17.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 72، المؤرخة في 30 ديسمبر 2013، ص ص: 19-20.

[3] نفس المرجع، ص: 21.

1-الحبوب:

تعتبر الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر وهي ركيزة الأمن الغذائي التي يجب الاهتمام الدائم بتطوير إنتاجها، تحتل زراعتها اكبر نسبة من إجماليالأراضي المزروعة، ويرتبط إنتاجها ارتباطا كبيرا بالظروف المناخية السائدة[1].وتتمثلأهم محاصيل الحبوب في الجزائر في القمح الصلب، القمح اللين، الشعير والتي سنقوم بعرضها من خلال الجدول التالي.

جدول رقم(1.2): تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة(2010-2020).

الوحدة: قنطار

البيان	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	مجموعالإنتاج	%نسبة النمو
متوسط الفترة 2010-2014	21177169.4	8189919.2	13191738.6	42558827.2	-
2015	20199390	6367916	10305564	36872870	-13.36
2016	19376173	5024791	9199064	33600028	-8.87
2017	19909570	4455460	9696964	34061994	1.37
2018	31780207	8031984	19573271	59385462	74.34
2019	32087678	6681084	16477463	55246225	-6.97
2020	-	-	-	-	-
%نسبة النمو	51.52	-18.42	24.90	29.81	-
متوسط الإنتاجية	16.16		13.20	-	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، المجلدات 34- 35-36-37-39-40-، للسنوات 2014، 2015، 2016، 2017، 2019، 2020، الخرطوم.

يظهر من خلال الجدول رقم (1.2) والذي يعرض تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)، أن هناك نمو غير منتظم في إنتاج الحبوب، حيث تصدرت شعبة القمح الصلب قائمةالمنتجات بنسبة نمو متوسطة بلغت 51.52%، تليها شعبة الشعير محققة نسبة نمو ضعيفة بلغت 29.90%، أما بالنسبة لشعبة القمح اللين فقد حققت اضعف نسبت نمو قدرت ب -18.42%، بينما بلغت

[1] محمد باشوش، واقع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصاديةدراسة تحليلية للفترة (2000-2015)، مجلة دفاتر بوادكس،المجلد 05، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2016، ص: 06.

نسبة النمو الإجمالية للحبوب 29.81%وهي نسبة متواضعة مقارنة بالإمكانيات المعلن عنها للنهوض بهذه الشعبة، كما نلاحظ أن هناك ضعف في إنتاجية الحبوب حيث بلغ متوسط إنتاجية القمح بنوعية 16.16 قنطار في الهكتار ومتوسط إنتاجية الشعير 13.20 قنطار في الهكتار وهي معدلات ضعيفة مقارنة بالمعدل العالمي والبالغ 34 قنطار في الهكتار[1]. كما شهدت سنتي 2015 و2016 نسبة نمو ضعيفة بلغت على التوالي -13.36% و-8.87%، وهذا نتيجة تراجع مداخيل الدولة بفعل تراجع أسعار المحروقات مما أدىإلى تقليص التمويل الموجه للاقتصاد عامة وللفلاحة خاصة، أما بالنسبة لسنة 2018 فقد حققت أعلى نسبة نمو وقدرت ب 74.34% وهذا يعكس سياسة الدعم المتبناة من قبل الدولة التي كان لها دورا ايجابيا في تطوير هذه الحبوب الإستراتيجية. ولكن بالرغم من التطور الذي عرفه إنتاج الحبوب إلا انه لم يرقى إلى المستوى المطلوب حيث لازالت الجزائر تعاني من التبعية الغذائية في هذه المحاصيل.

2-البقول الجافة:

تعتبر البقول الجافة من أهم المحاصيل الأساسية في الجزائر وأهمها العدس والحمص والفاصوليا اليابسة، وسنقوم بعرض تطور إنتاجها من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (2.2): تطور إنتاج البقول الجافة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020).

الوحدة: قنطار

البيان	العدس	الحمص	الفاصوليا اليابسة	مجموعالإنتاج	%نسبة النمو
متوسط الفترة2010-2014	60405.4	290595.8	11051.4	362052.6	-
2015	49454	149034	14207	212695	-41.25
2016	100713	215722	8749	325184	52.88
2017	191387	293356	14794	499537	53.61
2018	296629	382736	28113	707478	41.62
2019	265242	403699	17894	686835	-2.91
2020	-	-	-	-	-
%نسبة النمو	339.10	38.92	61.91	89.70	-
متوسطالإنتاجية	9.70	9.80	6.60	-	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

[1] إحصائيات المنظمة العالمية للتغذية والزراعة (FAO)، متاحعبر الموقع http://www.faostat.org.

- الديوان الوطني للإحصائيات.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلدات 35-36-37- 38-39-40، للسنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2.2) والذي يعرض تطور إنتاج البقول الجافة في الجزائر خلال الفترة(2010-2020)، أن هناك تطور ملحوظ فيإنتاج البقول الجافة، فقد تصدرت شعبة العدس قائمة المنتجات بنسبة نمو بلغت 339.10%، تليها شعبة الفاصوليا اليابسة بنسبة 61.91%، بعدها شعبة الحمص بنسبة 38.92%، كما بلغت نسبة النمو الإجمالية 89.70 %، وبلغ متوسط إنتاجية البقول الجافة على التوالي 9.70 قنطار في الهكتار بالنسبة لشعبة العدس و9.80 قنطار في الهكتار بالنسبة لشعبة الحمص و6.60 بالنسبة لشعبة الفاصوليا اليابسة وهذه المعدلات لم ترقى إلى مستوى المعدل العالمي والبالغ 10 هكتار في القنطار[1]. وفيما يخص نمو الإنتاج عبر مختلف البرامج المعلن عنها فقد عرفت نسب نمو غير منتظمة ، فقد حققت أعلى نسبة نمو سنة 2017 ببلوغها 53.61%، وبلغت اضعف نسبة نمو خلال 2019 قدرت ب-2.91%، و ولعل من ابرز أسباب التراجع في الإنتاج قلةتساقط الأمطار وقلة الري الفلاحي، وبالرغم من التشجيعات التي تبنتها وزارة الفلاحة إلا أن شعبة البقوليات لم تصل إلى إنتاج الكميات المطلوبة.

3-الخضر:

إن الخضر من أهم المواد ذات الاستهلاك الواسع نظرا لأهميتها الكبيرة في الغذاء. ومن أهم محاصيل الخضروات البطاطا، الطماطم، البصل. وسنقوم بعرض تطورإنتاجها عبر الجدول التالي

جدولرقم(3.2): تطور إنتاجالخضرفي الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: قنطار

البيان	البطاطا	الطماطم	البصل	مجموعالإنتاج	%نسبة النمو
متوسط الفترة2010-2014	41884068.8	8654976.8	12058229.2	62597266.8	-

[1]إحصائيات المنظمة العالمية للتغذية والزراعة (FAO)، متاح عبر الموقع http://www.faostat.org.

2015	45395769	11637658	14637658	71396227	14.05
2016	47581366	12805702	15259866	75646934	5.95
2017	46064224	12862858	14203096	73130178	-3.32
2018	46533222	13097452	13996907	73627581	0.68
2019	50202499	14778786	16137298	81118583	10.17
2020	-	-	-	-	-
%نسبة النمو	19.86	70.75	33.82	29.58	-
متوسطالإنتاجية	300.63	475.08	281.55	-	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على :

- الديوان الوطني للإحصائيات.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، المجلدات 35-36-37-38-39-40، للسنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(3.2) الذي يبين تطور إنتاج الخضر في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)،أن هناك تطور في الإنتاج حيث حققت شعبة الطماطم أعلى نسبة نمو بلغت 70.75%، تليها شعبة البصل ب33.82%، كما نلاحظ أن كل منهاتين الشعبتين حققتا متوسط إنتاجيةبلغ على التوالي 475.08%،281.55% وهي معدلات أعلى من المعدل العالمي لكل شعبة والبالغ 368 قنطار في الهكتار بالنسبة للطماطم و211 قنطار في الهكتار بالنسبة للطماطم. كما حققت شعبة البطاطا نسبة نمو قدرت ب19.86% وبلغ متوسط إنتاجيتها 300.63 قنطار في الهكتار،وبلغت نسبة النمو الإجمالية للخضر 29.58%، وشهدت سنة 2015 أعلى نسبة نمو بلغت 14.05%، لتتراجع بعدها خلال السنوات التالية، وهذا راجع إلى قلة عمليات استصلاح الأراضي، وقلة العمالة، وقلة المساحة الخاصة بالزراعة باعتبارها عامل أساسي يؤثر على الإنتاج.

4-التمور والزيتون:

تعتبر التمور من أهم المحاصيل الإستراتيجية في الجزائر نظرا للميزة النسبية التي تتميز بها عن بقية الأصنافالأخرى، إذ تحتل الجزائر المرتبة السادسة عالميا والمرتبة الثانية إفريقيا، وتشتهر الجزائر بصنف مميز من التمور تسمى دقلة نور التي هي الآن من أحسنالأصناف التجارية في العالم، حيث تلقى رواجا في

الأسواق الدولية والإقليمية، وبالتالي ناتج التمور يشكل دورا بارزا في البنيان الاقتصادي الزراعي في الجزائر[1].

أما بالنسبة للزيتون فهو أيضا يعتبر من المحاصيل الأساسية في الجزائر وذلك بصنفيه الصنف الزيتي الذي تتمركز زراعته في منطقة القبائل وبعض الولايات الشرقية، وصنف زيت المائدة الذي تتمركز زراعته في ولايتي معسكر وغيليزان[2]. والجدول التالي يعرض تطور إنتاج التمور والزيتون في الجزائر خلال الفترة (2010-2020).

جدول رقم(4.2): تطور إنتاج التمور والزيتون في الجزائر خلال الفترة (2010-2020).

الوحدة: قنطار

البيان	التمور	الزيتون	مجموعالإنتاج	%نسبة النمو
متوسط الفترة2010-2014	7883136.4	4754935	12638071.4	-
2015	9903770	6537246	16441016	30.09
2016	10285957	6964315	17260272	4.98
2017	10585587	6844606	17430193	1.00
2018	10947000	8607844	19554844	12.18
2019	11360249	8687541	20047790	2.52
2020	-	-	-	-
%نسبة النمو	44.10	82.70	58.63	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات.

يعرض الجدول رقم (4.2) تطور إنتاج التمور والزيتون في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)، حيث نلاحظ أن هناك تطور ملحوظ في إنتاج كل من التمور والزيتون، حيث حققت شعبة الزيتون أعلى نسبة نمو بلغت 82.70%، بينما حققت شعبة التمور نسبة نمو بلغت 44.10%، وقدرت نسبة النمو الإجمالية للشعبتين 58.63%،وهذا يعكس الآليات والبرامج التي انتهجتها الدولة لدعم هذه المحاصيل، وقد عرف إنتاج هذين الشعبتين خلال البرامج المعلن عنها نسب نمو مختلفة فخلال سنة 2015 حققت أعلى نسبة نمو بلغت 30.09%، واضعف نسبة نمو خلال سنة 2017 بلغت 1%. وبالرغم من هذه الزيادة إلا أن الإنتاج يبقى

[1] زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص: 178.

[2] باية ساعو وزبيدة سيار، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

ضعيف بصورة عامة وذلك لعدة أسباب كضعف الاستثمار في هذا المجال الشيء الذي لم يساعد على تطوير التجهيزات وتحديث وسائل الإنتاج في مجال التعليب والتخزين.

ثانيا: تطورالإنتاجالحيواني

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الفلاحي سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الفلاحي أو من خلال مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة، ومن أهم المحاصيل الحيوانية اللحوم بنوعيها الحمراء والبيضاءوالحليب[1].ويمكنمعرفة وضعية الإنتاج الحيواني في الجزائر من خلال متابعة تطور الكميات المنتجة من اللحوم بنوعيها الحمراء الحمراء والبيضاء وكذلك تطور إنتاج الحليب.

جدول رقم (5.2): تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

البيان	اللحوم الحمراء (قنطار)	اللحوم البيضاء (قنطار)	الحليب (1000 لتر)	مجموعالإنتاج	%نسبة النمو
متوسط الفترة2010-2014	4353080	3797313.2	3113588	11263981.2	-
2015	5256474	4364417	3753766	13374657	18.73
2016	5377548	5154350	3597017	14128915	5.63
2017	5439024	5298067	3521210	14258301	0.91
2018	5290121	5403692	3279972	13973785	-2.00
2019	5291695	5720748	3597017	14609460	4.55
2020	-	-	-	-	-
%نسبة النمو	21.56	50.65	15.52	29.70	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، المجلدات 34- 35- 36، للسنوات 2014، 2015،2016، الخرطوم.

[1] فرح بن سالم، واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، ملتقى علمي وطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج، البويرة، يوم 11 مارس 2021، ص56.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2010-2020) والذي يعرض تطور الإنتاج الحيواني، أن هناك تطور في إنتاج، حيث تصدرت اللحوم الحمراء قائمة المنتجات بنسبة نمو بلغت 50.65% ، تليها شعبة اللحوم الحمراء والتي بلغة نسبة 21.56%، وبعدها شعبة الحليب التي بلغت نسبة نمو 15.52%، بينما بلغت نسبة نموإجمالي المنتجات الحيوانية خلال الفترة 2010-2020 ما يقارب 29.70%، أما فيما يخص نمو الإنتاج الحيواني في ظل مخططات التنمية الفلاحية فقد عرف نمو غير منتظم، حيث شهدت سنة 2015 اكبر نسبت نمو بلغت 18.73%، بينما حققت سنة 2018 أدنى نسبة نمو بلغت -2%، وبالرغم من السياسات المنتهجة من قبل الدولة لدعم وتطور إنتاج هذه الشعبة وتحقيق الاكتفاء الذاتي منها إلاأنها لا زالت لم ترقى إلى المستوى المطلوب.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى واقع القطاع الفلاحي في الجزائر بالإشارةإلى مفهوم الفلاحة واهم أنواعها، وذكر الإمكانيات الفلاحية التي يتمتع بها هذا القطاع، وكذا مشاكل ومعوقات الإنتاج الفلاحي، وتطرقنا أيضاإلىآليات تمويل المحاصيل الإستراتيجية حيث توجد قناتين للتمويل متمثلة في التمويل البنكي عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية، و التمويل عن طريق مجموعة من صناديق الدعم، وقمنا بدراسة تطور إنتاج المحاصيل الإستراتيجية في ظل السياسات المنتهجة على المستوى الكلي، حيثأثرت هذه الأخيرة بشكل مقبول على إنتاج بعض الشعب دون الأخرى على رأسها شعبة الحبوب، وهذا راجع لعدة مشاكل وعراقيل لعل أبرزها مشاكل العقار الفلاحي والعمالة الفلاحية، ومشاكل متعلقة بالضمانات البنكية.

الفصل الثالث:

دراسة حالة ولاية ميلة

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصلين السابقين إلى الجوانب النظرية المتعلقة بالتمويل الفلاحي، وكذا واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودراسة مختلف السياسات التمويلية المنتهجة من قبل الدولة لتمويل المحاصيل الإستراتيجية وأثرها على تطوير هذه الأخيرة. سنحاول من خلال هذا الفصل أن نتطرق إلى اثر أساليب التمويل والمتمثلة في التمويل البنكي والتمويل عن طريق صناديق الدعم في تحسين وتطوير إنتاج المحاصيل الاستراتيجية بولاية ميلة.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: لمحة عن القطاع الفلاحي بولاية ميلة.

المبحث الثاني: تمويل المحاصيل الاستراتيجية بولاية ميلة.

المبحث الثالث: تطور إنتاج المحاصيل الاستراتيجية بولاية ميلة

المبحث الأول: لمحة عن القطاع الفلاحي بولاية ميلة

تتميز ولاية ميلة بخصائص الجغرافية وموارد الطبيعية هامة، هذا ما يجعلها تتمتع بقدرات إنتاجية عالية في شتى الشعب الفلاحية، وعلى هذا الأساس سيتم في هذا المبحث التعريف بالولاية وموقعها الجغرافي واهم الإمكانيات الطبيعية والفلاحية التي تزخر بها.

المطلب الأول: بطاقة تقنية حول ولاية ميلة

ولاية ميلة هي الولاية رقم 43 في التمييز الولائي الجزائري، ولقد انبثقت عن التقسيم الإداري لسنة 1984 وتتكون من 32 بلدية، يحدها من الشرق ولاية قسنطينة ومن الغرب ولاية سطيف ومن الشمال ولاية جيجل ومن الشمال الشرقي ولاية سكيكدة أما من الجنوب فتحدها ولاية باتنة ومن الجنوب الشرقي ولاية أم البواقي. وتبلغ مساحتها 3481 كيلو متر مربع، وعدد سكانها 766886 نسمة بكثافة 220 نسمة للكيلو متر مربع الواحد، تزدهر بها قطاعات الفلاحة والصناعة والسياحة[1].

المطلب الثاني: الإمكانيات الطبيعية والفلاحية بولاية ميلة

تعتبر ولاية ميلة فلاحية من خلال خصوبة أراضيها الصالحة لكل أنواع الزراعات، ويتنوع مناخها من الرطب في أقصى الشمال إلى شبه الجاف في أقصى الجنوب، وتتوفر على إمكانيات طبيعية وفلاحية هامة يمكن عرضها من خلال ما يلي:[2]

أولا: التضاريس

تقسم الولاية من حيث التضاريس إلى ثلاث مناطق وهي:

1-المنطقة الشمالية:

وهي ذات طابع جبلي تتمثل مساحتها الصالحة للزراعة 14% من المساحة الإجمالية الصالحة، وتتميز بنسبة تساقط تتراوح بين 600 ملم إلى 700 ملم سنويا، و تعرف هذه بإنتاجالأشجار المثمرة وخاصة إنتاج الزيتون وتربية النحل.

2-المنطقة المتوسطة:

تمثل مساحتها الصالحة للزراعة 68% من المساحة الإجمالية الصالحة، وتتميز بنسبة تساقط تتراوح بين 400 ملم إلى 600 ملم سنويا، وترتكز فيها زراعة المحاصيل الكبرى وتربية المواشي.

[1] على حيطوم وعلى حبيش، تنمية الاستثمار الفلاحي بولاية ميلة بين الموارد وجاذبية الإقليم خلال الفترة (2010-2016) دراسة حالة على مستوى مديرية المصالح الفلاحية، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 06، المركز الجامعي نور البشير البيض، 2018، ص: 270.

[2] مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

3-المنطقة الجنوبية:

تمثل مساحتها الصالحة للزراعة 18% من المساحة الإجمالية الصالحة، ويغلب عليها طابع الهضاب العليا، لا يتعدى التساقط بها 350 ملم سنويا، ترتكز فيها زراعة الحبوب والأعلاف وتربية المواشي والدواجن، بالإضافةإلى زراعة الخضروات المسقية عن طريق المياه الجوفية.

ثانيا: الأراضي الفلاحية:

تستغل المساحة الصالحة للزراعة من قبل 17158 مستثمرة موزعة كالتالي:

-10 مزارعنموذجية.

-514 مستثمرة فلاحية.

-1555مستثمرة فردية.

-411 مستثمرة الاستصلاح عن طريق الامتياز.

-14668مستثمرة القطاع الخاص.

ثالثا: اليد العاملة في القطاع

يبلغ عدد سكان المناطق الريفية عبر ولاية ميلة 273713 نسمة، ويقدر حجم اليد العاملة في المجال الفلاحي ب 60000 عامل، والذي يمثل 19% من اليد العاملة الناشطة 316283 عامل في الولاية، وتعتبر هذه النسبة غير كافية مقارنة بالمساحة الفلاحية للولاية، ويتجلى ذلك بوضوح في فترات جني المحاصيل، وأصبحت المستثمرات الفلاحية تعتمد على المكننة الفلاحية وكذا اليد العاملة العائلية.

رابعا: الموارد المائية

انطلاقا من موقعها الجغرافي المتميز تعتبر ولاية ميلة شبة هيدروغرافية كثيفة، تتكون من المجاري المائية والشعاب التي تصب في الوديان كوادي بوصلاح، وادي المالح، وادي الكبير، ووادي الرمال المتواجدة بالحوض الهيدروغرافي المسمى " كبير وادي الرمال رقم 10"، كما أن المنطقة الجنوبية للولاية تتميز بوجود مياه جوفية معتبرة، وتتمثل الموارد المائية في ما يلي:

1- السدود:

تحتوي ولاية ميلة على اكبر سد على المستوى الوطني من حيث طاقة الاستيعاب والمقدرة بحوالي 1 مليار م^3، وهو سد بني هارون الذي يستفيد منه القطاع الفلاحي من خلال إنشاء محيط سقي بالمنطقة الجنوبية للولاية، يتربع على مساحة 4.447 هكتار، بالإضافةإلى سد قزوز الواقع ببلدية وادي العثمانية.

هاتان المنشاتان من شانهما أي يساهما في زيادة المساحة المسقية بالولاية في إطار الري الكبير، ومنه تحسين وتطوير ورفع مردود الإنتاج الفلاحي.

2-الحواجز المائية:

يتواجد حاليا على تراب الولاية (03) حواجز مائية موجهة لسقي الأراضي الفلاحية وهم:

-واد توريت ببلدية بني يحيى عبد الرحمان بطاقة استيعاب مقدرة بحوالي 0.677هكم^3 موجهة لسقي مساحة 130 هكتار.

-واد قلون ببلدية وادي النجاء بطاقة استيعاب مقدرة بحوالي 0.605 هكم^3، موجهة لسقي مساحة 100 هكتار.

-واد المالح ببلدية وادي سقان بطاقة استيعاب 0.091 هكم^3، موجهة لسقي مساحة 30 هكتار.

3-الآبار العميقة:

على عكس المنطقة الشمالية للولاية تتميز المنطقة الجنوبية بمناخها الشبه الجاف وتضاريسها الشبه سهبية، إذ تحتوي على مساحات واسعة صالحة للزراعة، يزخر باطنها بكمية معتبرة من المياه الجوفية، وأما في توسيع المساحات المسقية رخصت مديرية الموارد المائية لفلاحي المنطقة باستغلال هذه المياه، ويوجد حاليا 306 بئر عميق لسقي ما يقارب 6500 هكتار.

4-الآبار:

يبلغ عددها 928 بئر موزعة على كامل تراب الولاية.

5-أحواض التجميع:

يبلغ عددها 234 حوض بسعة 23400 متر مكعب، أنجزت كلها في إطار الدعم الفلاحي.

المبحث الثاني:تمويل المحاصيل الإستراتيجية بولاية ميلة

على غرار باقي ولايات الوطن استفادت ولاية ميلة من مجموعة من البرامج والصيغ التمويلية والتي تهدف في مجملها إلى الرفع من إنتاج المحاصيل الإستراتيجية وتحسين أدائها.

المطلب الأول: مخطط تمويل المحاصيل الإستراتيجية بولاية ميلة

استفادت مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة خلال المخطط الخماسي (2010-2014) من اعتمادات مالية لتجسيد وتحقيق عمليات طموحة تدخل ضمن التحسين والرفع من مستوى تنمية المحاصيل الإستراتيجية علىاعتبارأن الولاية فلاحية بامتياز، ويتجلى ذلك في برنامج إنعاش التنمية الفلاحية والتنمية

الريفية والذي يتمثل في دعم مربي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحيين، وهذا من اجل انجاز الأعمال التالية:[1]

-اقتناء شتائل أشجار الزيتون على مساحة 600 هكتار بمبلغ 24000000 دج.

-إنشاء وحدات صغيرة لتربية الحيوانات (الغنم) 2400 رأس بمبلغ 9744000.

-جلب الطاقة الكهربائية لمنشآت الري الفلاحي على مسافة 50 كم بمبلغ 75000000 دج.

-تغطية مصاريف انجاز الأعمال الهيكلية لمحيطات استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز لسنة 2014 بمبلغ 105800832 دج.

المطلب الثاني: مصادر تمويل المحاصيل الإستراتيجية في ولاية ميلة

يعتمد الفلاحون الناشطون في ولاية ميلة في تمويل محاصيلهم الإستراتيجية على مصدرين للتمويل: التمويل البنكي عن طريق بنك الفلاحة و التنمية الريفية، والتمويل عن طريق صناديق الدعم.

أولا: التمويل البنكي (بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR)

هو مؤسسة مالية مستقلة ترتبط بالقطاع الفلاحي عن طريق تمويل الفلاحين والمربين عبر مختلف آليات التمويل، حيث يباشر سياسة التمويل سواء بصفة مباشرة عن طريق طلبات التمويل المباشرة التي تقدم للبنك أو بطريقة غير مباشرة ضمن قنوات هيئات الدعم والمرافقة العاملة بالولاية (CNAC.ANADE.ANGEM).

1-قروض مباشرة:

وهي متمثلة في قرض الرفيق وقرض التحدي والقرض الايجاري التمويلي.

1-1 قرض الرفيق: وهو قرض قصير الأجل، مدعم بكامله من قبل الخزينة العمومية، تم الاعتماد عليه ابتداء من سنة 2009، والجدول التالي يعرض تطور قرض الرفيق لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة خلال الفترة (2010-2020).

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

الجدول رقم (1.3): تطور قرض الرفيق بولاية ميلة خلال الفترة (2010-2020)

البيان	عدد المشاريع الممولة	قيمة القرض (دج)	%نسبة النمو
2010	669	704556121,00	-
2011	818	1103522463,00	56.62
2012	1241	1264847638,00	14.62
2013	1609	1353351631,00	7.00
2014	1617	1378490034,00	1.86
2015	1483	1436387800,00	4.20
2016	1315	1541704506,00	7.33
2017	1485	1462243760,00	-5.15
2018	1548	1635477685,00	11.85
2019	1644	1761952989,00	7.73
2020	1678	1956740177,00	11.06
المجموع	15107	15599274100,00	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.

من خلال الجدول رقم(1.3) و الذي يعرض تطور قرض الرفيق بولاية ميلة خلال الفترة (2010-2020)، نلاحظ أن هناك تطور في قيمة القرض حيث بلغت أعلى قيمة له سنة 2020 ب (1956.7 مليون دج)، في حين بلغت أدنى قيمة له سنة 2010 ب(704.5 مليون دج)، كما بلغت أعلى نسبة نمو لهذا القرض سنة 2011 بمعدل نمو 56.62%. ويعكس هذا التطور سياسةالتمويل التي انتهجتها الدولة من خلال برامج التجديد الريفي والفلاحي أين تم تخصيص مبالغ ماليةضخمة موجهة للقطاع الفلاحي على المستوى الوطني قدرت بحوالي 1000 مليار دج.

1-2-قرض التحدي: يعتبر هذا القرض آلية مهمة لتمويل المحاصيل الإستراتيجية في ولاية ميلة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وبدا العمل بهذه الصيغة التمويلية بصفة فعلية سنة2013. والجدول التالي يعرض تطور قرض التحدي لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2013-2020).

جدول رقم (2.3): تطور قرض التحدي بولاية ميلة خلال الفترة (2013-2020)

البيان	عدد المشاريع الممولة	قيمة القرض(دج)	%نسبة النمو
2013	00	-	-
2014	01	38598712,00	-
2015	02	26800000,00	-37.00
2016	02	12519973,00	-53.28
2017	02	134263834,00	9.72
2018	02	116410596,00	-13.30
2019	01	15946000,00	-86.30
2020	01	18162416,00	13.90
المجموع	11	362701531,00	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.

يعرض الجدول رقم (2.3) تطور قرض التحدي خلال الفترة (2013-2020)، حيث نلاحظ أن هناك نمو غير منتظم لقيمة القرض، حيث حقق هذا القرض أعلى قيمة له سنة 2017 بلغت (134.26 دج)، بينما كانت أدنى قيمة له خلال سنة 2016 بلغت (12.51 مليون دج)، ولعل من بين أسباب التراجع في قيمة القرض تأخر تنفيذ البرامج الوجهة للاستثمار بالولاية، وعدمالإقبال الفلاحين على هذا القرض لأسباب دينية.

1-3-القرض الايجاري التمويلي: يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية التمويل وفق آليةالإيجار التمويلي، والذي يستهدف الحصول على المعدات والآلات الفلاحية ومعدات الري، وهو قرض مدعم من قبل الدولة، يطبق على هذا القرض معدل فائدة 9.7% يتحمل الزبون نسبة 5.7% وتتحمل الدولة نسبة 4% من الفائدة على هذا القرض.

جدول رقم (3.3): تطور القرض الايجاري تمويلي بولاية ميلة خلال الفترة (2013-2020)

البيان	عدد المشاريع الممولة	قيمة القرض(دج)	% نسبة النمو
2013	22	74626020,00	-
2014	20	70762887,20	-5.17
2015	33	87520656,80	23.68
2016	06	13497716,00	-84.57
2017	14	64967194,00	381.32
2018	46	151021210,00	132.45
2019	40	111890396,00	-25.91
2020	58	182389859,00	63.00
المجموع	239	756675939,00	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3.3) والذي يعرض تطور القرض الايجاري التمويلي خلال الفترة (2013-2020)، أن هناك تطور في قيمة القرض فبعدما كانت قيمته سنة 2013 (74.62 مليون دج) ارتفع إلى غاية 2020 حيث سجل (182.38 مليون دج) محققة نسبة نمو 63%. وهذا راجع إلى توجه الدولة إلى التركيز على القروض الاستثمارية بهدف عصرنة القطاع ومواكبة التكنولوجيا الفلاحية الحديثة، واهتمام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل الإنتاج في إطار سياسة التمويل الحكومي للقطاع الفلاحي من خلال تمويل التجهيزات والمعدات الضرورية وغيرها.

2-قروض فلاحية غير مباشرة:

تحت إشراف بنك الفلاحة والتنمية الريفية تقوم هيئات الدعم والمرافقة على مستوى الولاية بتمويل المحاصيل الإستراتيجية والمتمثلة في: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية القاولاتيةANADE، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، الصندوق الوطني للتامين على البطالة CNAC.

2-1 التمويل وفق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE:

يساهم الفرع المحلي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب) في دعم وتمويل المحاصيل الاستراتيجية، فهي تقدم قروض فلاحية للمقاولين الشباب الذين يرغبون في الدخول في الأنشطة الفلاحية، والجدول التالي يعرض التمويل عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية خلال الفترة (2010-2020).

جدول رقم (4.3): التمويل عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية خلال الفترة (2010-2020)

البيان	عدد المشاريع الممولة	قيمة القرض(دج)	%نسبة النمو
2010	80	253733274,00	-
2011	144	567191070,00	123.53
2012	196	789569868,00	39.20
2013	376	1588144496,00	101.14
2014	295	1410018225,00	-11.21
2015	179	911511783,00	-35.35
2016	93	424503341,00	-53.42
2017	37	120960030,00	-71.50
2018	42	202088204,00	67.07
2019	46	239265396,00	18.39
2020	10	50293129,00	-78.98
المجموع	1498	6557578829,00	-

المصدر: بن جواد مسعود، دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ميلة، أطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2021-2022، ص: 194. (بتصرف).

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (4.3) والذي يعرض تمويل المحاصيل الإستراتيجية وفق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية خلال الفترة (2010-2020)، أن هناك نمو غير منتظم لقيمة القروض المقدمة، حيث سجلتأعلى نسبة نمو سنة 2011 بلغت 123.53%، لتبدأ مرحلة التراجع إلى غاية 2020 التي سجلت نسبة نمو بلغت -78.98%، ولعل منابرز أسباب التراجع في التمويل عن طريق هذه الصيغة عزوف الشباب عن ممارسة مهنة الفلاحة وعدم جدوى المشاريع الفلاحية المقترحة.

2-2 التمويل عن طريقCNACوANGEM:

بدورها تقدم كل من الفروع المحلية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتامين على البطالة تمويلا لدعم وتنمية المحاصيل الإستراتيجية.

الجدول رقم (5.3): التمويل عن طريق CNACوANGEN خلال الفترة (2010-2020)

البيان	قيمة القرض(دج)	%نسبة النمو
2010	1730176449,00	-
2011	1815065891,00	4.90
2012	2699955333,00	48.75
2013	3584844775,00	32.77
2014	4469734217,00	24.68
2015	5774893659,00	29.20
2016	4882330970,00	-15.45
2017	3172700796,00	-30.01
2018	2373069604,00	-25.20
2019	1855074871,00	-21.82
2020	1909323504,00	2.92
المجموع	34267170110,00	-

المصدر: بن جواد مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 195. (بتصرف).

يعرض الجدولرقم (5.3) تمويل المحاصيل الإستراتيجيةوفق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتامين على البطالة في ولاية ميلة خلال الفترة (2010-2020)، حيث أن هناك نمو غير منتظم للقروض المقدمة من طرفهما، فقد سجلت أكبر نسبة نمو خلال سنة 2012 حيث بلغت 48.75%، لتتراجع تدريجيا إلى غاية 2020 ببلوغها نسبة نمو 2.92%، ولعل من بين أسباب التراجع في التمويل وفق هذين الصيغتين المشاكل المتعلقة بالعقار وعدم الاهتمام بالفلاحة من قبل الشباب.

ثانيا: التمويل عن طريق صناديق الدعم

يستفيد الفلاحون العاملون في ولاية ميلة على مجموعة من الإجراءات والتدابير المتضمنة الدعم المالي والتي تدخل ضمن جهود الدولة الرامية إلى تطوير القطاع الفلاحي، و يقدم الدعم الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الريفية والفلاحية عبر الصندوق الوطني للتنمية الريفية والصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، وذلك تحت إشراف مديرية المصالح الفلاحية بهدف تحسين إنتاجية المحاصيل الإستراتيجية.

1-مخصصات دعم تمويل الإنتاج النباتي

ويتم عرض مخصصات دعم تمويل الإنتاج النباتي من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (6.3): مخصصات تمويل مدخلات إنتاج المحاصيل الإستراتيجية خلال سنة 2018

البيان	الوحدة	المبلغ (دج)
الحبوب	1393692 هكتار	1574425000
البقول الجافة	999 هكتار	17749000
اقتناءالأسمدة	699680 قنطار	616922633
دعم البذور	654391 قنطار	749671675
المجموع	-	2958768310

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6.3) الذي يعرض مخصصات تمويل مدخلات إنتاج المحاصيل الإستراتيجية، أن مبلغ التمويل الإجمالي الذي وجه لتمويلهم بلغ 2 مليار و958 مليون دج، حيثحظيت الحبوب بأكبر تمويل حيث فاق مليار و500 مليون دج، باعتبار أن هذه الشعبة تحتل المراتب الأولى وطنيا، تليها البذور بمبلغ 749 مليون دج، وبلغ التمويل الموجه لاقتناء الأسمدة 616 مليون دج، بينما حظيت شعبة البقول الجافة بأدنى تمويل قدر ب 17 مليون دج.

جدول رقم (7.3): مخصصات تمويل إنتاج الزيتون خلال سنة 2018

البيان	الوحدة	المبلغ (دج)
غراسات جديدة لأشجار الزيتون	474 هكتار	21481700
إعادة الاعتبار لبساتين الزيتون	990 هكتار	27306000
إنشاء مشتلة	04 مشاتل	3389000
انجاز معاصر	04 معاصر	16000000
المجموع	-	68176700

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7.3) الذي يعرض مخصصات تمويل إنتاجالزيتون،انه خصص لتمويل هذه الشعبة مبالغ مالية معتبرة منها 21481700 دج لغرسات جديدة لأشجار الزيتون و27306000 دجلإعادة الاعتبار لبساتين الزيتون، و3389000 دج لإنشاء 4 مشاتل و 16000000 دج لإنجاز 4 معاصر، وبلغ إجمالي التمويل الموجه للزيتون 68176700 دج وهذا يعكس جهود المبذولة التي تهدف إلى تحسين الإنتاج المحلي والرفع من أدائه.

جدول رقم (8.3): مخصصات تمويل العتاد الفلاحي خلال 2018

البيان	الوحدة	المبلغ (دج)
الحاصدات	154	786682274
الجرارات	312	247442325
العتاد المرافق	320	31484850
المجموع	785	1059633569

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (8.3) والذي يعرض مخصصات تمويل العتاد الفلاحي خلال سنة 2018، انها خصصت مبالغ معتبرة لتمويل العتاد الفلاحي قدر إجمالي هذا الدعم ب 1059633569 دج موجه لدعم 154 حاصدة و312 جرارة و320 عتاد مرافق. والجدير بالذكر أن حظيرة العتاد كانت تعاني من قلة العتاد الذي يعود لفترة (المزارع الاشتراكية)، ومكن هذا الدعم من تجديد الحظيرة والذي أدى بدوره إلى التقليص من زمن العمليات الزراعية كحمالات البذر والحصاد، والتقليص من ضياع المنتوج[1].

جدول رقم (9.3): مخصصات تمويل الري الفلاحي خلال سنة 2018

البيان	الوحدة	المبلغ (دج)
الآبار العميقة	122 بئر	161131000
الآبار	20 بئر	2703000
أحواض التجميع	234 حوض	54881000
تجهيزات الضخ	362 مضخة	159766000
عتاد السقي بالرش	514 طقم رش	88375876
السقي بالتقطير	161 هكتار	31131000
المجموع	-	497987876

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9.3) الذي يعرض مخصصات تمويل الري الفلاحي، انه تم منح مبلغ مالي يقدر ب 497987876 دج لتمويل الري الفلاحي والذي يشمل إنشاء122 بئر عميق و20 بئر عادي، و234 حوض تجميع، و تجهيزات الضخ ب 362 مضخة، وعتاد السقي بالرش ب514 طقم رش،

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

والسقي بالتقطير على مساحة 161 هكتار. وبالرغم من هذه المجهودات تبقى المساحة المسقية قليلة ولا تمثل إلا 5.5%من المساحة الصالحة للزراعة، وذلك لعدة أسباب منها:[1]

-عدم وجود محيطات السقي.

-اعتماد شبه كلى على مياه الأمطار في سقي الحبوب التي تستحوذ على 45% من المساحة الصالحة للزراعة.

-ضعف استغلال المياه السطحية لعدم وجود منشآت لحشدها.

-انخفاض مستوى المياه الجوفية بالمنطقة الجنوبية لنقص التساقط والاستغلال المفرط لها.

2-مخصصات تمويل الإنتاج الحيواني

ويمكن عرض مخصصات دعم تمويل الإنتاج الحيواني من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (10.3): مخصصات تمويل إنتاج الحليب خلال سنة 2018

البيان	الوحدة	المبلغ (دج)
دعم الحليب النيئ	335405583 لتر	4434424877
تجهيزات وأدوات الحليب	76 وحدة	7194049
تهيئةالإسطبلات	04 وحدات	1426708
إنشاءالملبنات	01 وحدة	4000000
المجموع	-	447045634

المصدر: مديرية المصالح الفلاحي لولاية ميلة.

نلاحظ من خلال رقم (10.3) الذي يعرض مخصصات تمويل إنتاج الحليب، انه تم تخصيص مبالغ مالية معتبرة لهذه الشعبة بلغت 447045634 دج لدعم كل من الحليب النيئ ب 4434424877 دج، وتجهيزات وأدوات الحليب ب 7194049 دج، وتهيئة الإسطبلات ب1426708 دج، وإنشاء ملبنة بمبلغ 4000000 دج، تعكس هذه الأرقام الجهود المبذولة في إطارسياسة دعم وتمويل تطوير هذه المادة الأساسية واسعة الاستهلاك.

جدول رقم (11.3): مخصصات تمويل اللحوم الحمراء والبيضاء خلال سنة 2018

البيان	الوحدة	المبلغ (دج)

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

غرف التبريد	06 غرف	32750000
ورشات التقطيع للحوم البيضاء	04 غرف	11000000
عتاد التربية الدواجن	-	36872000
المجموع	-	80622000

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

من الجدول رقم (11.3) نلاحظ انه تم منح مبلغ مالي إجمالي لتمويل اللحوم الحمراء والبيضاء قدر ب 80622000 دج، ليشمل إنشاء 6 غرف تبريد، و إنشاء 4 ورشات لتقطيع اللحوم البيضاء، وأيضا دعم عتاد التربية بمبلغ 36872000 دج.

المبحث الثاني: تطور إنتاج المحاصيل الإستراتيجية في ولاية ميلة

نظرا للبرامج والمصادر التمويلية التي استفادة منها ولاية ميلة لدعم تمويل المحاصيل الإستراتيجية سنعرض من خلال هذا المطلب تطور إنتاج هذه المحاصيل بالولاية.

المطلب الأول: تطور الإنتاج النباتي

نظرا إلى وفرات الإنتاج النباتي فان ولاية ميلة تتميز بإنتاج كميات معتبرة من الحبوب بالدرجة الأولى (45% من المساحة الصالحة للزراعة)، وكذلك إنتاج البقول الجافة والخضروات والأشجار المثمرة وأبرزها الزيتون.

أولا: الحبوب

تعتبر شعبة الحبوب من الشعب الحيوية للاقتصاد الوطني كونها متعلقة بالدرجة الأولىبالأمن الغذائي للدولة نتيجة الاستهلاك الكبير للحبوب المختلفة على المستوي الوطني والمحلي. والجدول التالي يعرض تطور إنتاج الحبوب في ولاية ميلة خلال الفترة (2010-2020).

الجدول رقم (12.3): تطور إنتاج الحبوب في ولاية ميلة خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: قنطار

البيان	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير
متوسط الفترة 2010-2014	1050045.8	444472.4	344586
2015	990842	341077	234409
2016	1548510	540639	529554
2017	1024232	181961	110691
2018	1968262	486820	623561
2019	2225000	553000	597836
2020	1832228	441072	505614
%نسبة النمو	74.49	-0.76	46.73
متوسطالإنتاجية	24.66	21.06	17.67

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

من خلال الجدول رقم (7.3) الذي يعرض تطور إنتاج الحبوب في ولاية ميلة خلال الفترة (2010-2020)، نلاحظ أن هناك تباين في إنتاج هذه الحبوب، حيث حققت شعبة القمح الصلب أعلى نسبة نمو قدرت ب 74.49%،بينما حققت شعبة القمح اللين نسبة نمو بلغت -0.76%، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالقمح الصلب وهذا بسبب توجه الفلاحين إلى إنتاج القمح الصلبلارتفاع أسعاره مقارنة بأسعار القمح الين ومقاومته للأمراض خاصة الفطرية والسلوك الاستهلاكي لسكان المنطقة، بينما حققت شعبة الشعير بنسبة نمو بلغت 46.73%،كما نلاحظ أن هناك ضعف في إنتاجية الحبوب، حيث بلغ متوسط إنتاجية كل من القمح الصلب والقمح اللين والشعير على التوالي 24.66 قنطار في الهكتار، 21.06 قنطار في الهكتار، 17.67 قنطار في الهكتار، وهذه المعدلات تبقى ضعيفة مقارنة بالمعدل العالمي والبالغ 34 قنطار في الهكتار[1]. وبالرغم من الجهود المبذولة سواء على مستوى توفير المدخلات الفلاحية أو على مستوى التحسيس والمرافقة للفلاحين إلاأنالإنتاجيبقى مرتبط ارتباطا وثيقا بتساقط الأمطار.

ثانيا: البقول الجافة والخضروات

[1] إحصائيات المنظمة العالمية للتغذية والزراعة (FAO)، متاح على الموقع http://www.faostat.org

تحتل زراعة البقول الجافة والخضروات المتمثلة في كل من البطاطا والثوم والبصل مكانة هامة في المخطط الإنتاجي للولاية. وسنعرض من خلال الجدول التالي تطور إنتاج البقول الجافة والخضروات بالولاية خلال الفترة (2010-2020).

جدول رقم (13.3): تطور إنتاج البقول الجافة والخضروات في ولاية ميلة خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: قنطار

البيان	البقول الجافة	البطاطا	الثوم	البصل
متوسط الفترة 2010-2014	26849.2	535705.8	137351.8	91640
2015	29005	741495	361888	154130
2016	35093	797890	406465	148170
2017	40842	675210	606040	142090
2018	73524	542280	1095910	134290
2019	81056	456590	1101620	122520
2020	71388	463990	639700	130040
%نسبة النمو	165.88	-13.39	365.74	41.90
متوسطالإنتاجية	13.61	376.10	434.79	238.48

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (8.3) الذي يعرض تطور إنتاج البقول الجافة والخضروات في ولاية ميلة خلال الفترة (2010-2020)، أن هناك تطور مستمر في الكميات المنتجة ونسب النمو، حيث تصدرت شعبة الثوم قائمة المنتجات بنسبة نمو بلغت 365.74%،تليها شعبة البقول الجافة بنسبة نمو قدرت ب 165.88%، كما حققت شعبة البصل نسب نمو قدرت 41.90 %، كما نلاحظ أن كل من شعبة البقول الجافة والبصل حققتا متوسط إنتاجية بلغ على التوالي 13.61%، 238.48% وهي معدلات أعلى من المعدل العالمي لكل شعبة والبالغ على التوالي 10 قنطار في الهكتار، 211 قنطار في الهكتار[1].كما حققت شعبة البطاطا اضعف نسبت نمو بلغت-13.39%. وقدر متوسط إنتاجيتها ب376.10 قنطار في

[1] إحصائيات المنظمة العالمية للتغذية الزراعية (FAO)، متاحة عبر الموقع http://www.faostat.org.

الهكتار. ويعكس هذا التطور في الإنتاج السياسة التنموية التي انتهجتها الجزائر في سبيل تحسن وتطوير هذا الإنتاج.

ثالثا: الزيتون

تبلغ مساحة زراعة الزيتون في ولاية ميلة ب 11000 هكتار أي ما يعادل 85% من المساحة الكلية للأشجار المثمرة والتي تبلغ 13000 هكتار. وسنعرض من خلال الجدول التالي تطور إنتاج زيت الزيتون بالولاية خلال الفترة (2010-2020).

جدول رقم (14.3): تطور إنتاج زيت الزيتون في ولاية ميلة خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: لتر

البيان	زيت الزيتون	نسبة النمو %
متوسط الفترة 2010-2014	9254.4	-
2015	12229	32.14
2016	16652	36.17
2017	11789	-0.29
2018	15576	32.12
2019	20043	28.67
2020	22515	12.33
نسبة النمو%	143.29	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9.3) والذي يعرض تطور إنتاج زيت الزيتون بولاية ميلة خلال الفترة (2010-2020)، أن هناك تطور في إنتاج هذه المادة، حيث سجلت أعلى نسبة نمو سنة 2016 والتي بلغت 36.17%، وسجلت أدنى نسبة نمو سنة 2017 حيث بلغت -0.29%، وحققت نسبة نمو إجمالية بلغت 143.29%، وهذا يعكس السياسات والبرامج التمويلية التي استفادت منها ولاية ميلة للتطوير والرفع من أداء إنتاج زيت الزيتون بالولاية .

المطلب الثاني: تطور الإنتاج الحيواني

يشمل ميدان الإنتاج الفلاحي الحيواني كل من شعبة اللحوم الحمراء والبيضاء إضافةإلى شعبة الحليب. حيث تعتبر مادة اللحم والحليب مواد مهمة استراتيجية واسعة الاستهلاك لدى ساكنة ولاية ميلة، لذلك كان العمل كبير في سبيل توفير هذه المادة الحساسة.

ويعرض الجدول التالي تطورإنتاج اللحوم بنوعيها الحمراء والبيضاء وكذلك إنتاج الحليب خلال الفترة (2010-2020).

جدول رقم (15.3): تطور الإنتاج الحيواني الاستراتيجي بالولاية خلال الفترة (2010-2020)

البيان	اللحوم الحمراء(قنطار)	اللحوم البيضاء(قنطار)	الحليب (1000 لتر)
متوسط الفترة 2010-2014	147843.4	132493.8	101500.8
2015	167064	169337	125654
2016	174116	206875	125715
2017	146727	202658	131426
2018	148374	174636	132735
2019	149105	180897	137659
2020	161670	203342	142233
%نسبة النمو	9.35	53.47	40.13

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

من خلال الجدول رقم (10.3) الذي يعرض تطور الإنتاج الحيواني بولاية ميلة خلال الفترة (2010-2020)، نلاحظ أن هناك تطور في إنتاج الحيواني، حيت تصدرت شعبة اللحوم البيضاء قائمة المنتجات بنسبة نمو متوسطة بلغت 53.47%، حيث شهدت هذه الشعبة نموا ملموسا وهذا نتيجة لزيادة عدد الممارسين لهذا النشاط، تليها شعبة الحليب ب 40.13%، فقد سجلت هذه المادة ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2010-2020، وهذا يعكس حرض الدولة على دعم وتطويرإنتاج هذه المادة واسعة الاستهلاك، بينما حققت شعبة اللحوم الحمراء اقل نسبة نمو بلغت 9.35%، وهذا راجع إلى غلاء الأعلاف وقلة المناطق الرعوية.

خلاصة:

تم من خلال هذا الفصل التعرف على أهم الإمكانيات الطبيعية والفلاحية التي تتميز بها ولاية ميلة، والتي تعد منطلقا مهما لتعظيم الإنتاج الفلاحي وجعل الولاية قطبا فلاحيا بامتياز، حيث تتوفر الولاية على مساحة صالحة للزراعة تقدر ب 237557 هكتار، بالإضافة إلى إمكانيات مائية لاباس بها.

كما تم التطرق أيضا في هذا الفصل إلى تطور الإنتاج الاستراتيجي النباتي والحيواني بالولاية في ظل السياسات التمويلية المنتهجة من قبل الدولة، والتي ساعدت على تطوير إنتاج هذه المحاصيل واثر بشكل مقبول على إنتاج بعض المحاصيلالإستراتيجية دون الأخرى.

خاتمة

خاتمة:

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإستراتيجية التي بإمكانهاأن تساهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، من خلال امتصاص جزء كبير من اليد العاملة وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي. ونتيجة لهذه الأهمية سعت الدولة الجزائرية إلى الاهتمام بهذا القطاع بشكل كبير وأصبح من أولوياتها خاصة في إطار سعيها للتحرر من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، ويظهر هذا الاهتمام من خلال منح هذا القطاع العديد من التسهيلات وتهيئة الظروف المناسبةورفع العراقيل التي تحول دون تطورها ولعل من إبرازها المشاكل المالية.

ومن خلال دراستنا ركزنا على إبرازاثر أساليب التمويل الفلاحي على مردودية إنتاج المحاصيل الإستراتيجية على المستوى الكلي والجزئي، وهذا من خلال عرض أهم البرامج التنموية والآليات التمويلية المنتهجة والمتمثلة في التمويل البنكي عن طريق تقديم قروض مباشرة وقروض غير مباشرة عن طريق هيئات الدعم والمرافقة، بالإضافة إلى تخصيص مجموعة من صناديق الدعم.

وفي إطار كل هذه السياسات حققت المحاصيل الإستراتيجية معدلات نمو متباينة على المستوى الكلى، أما على مستوى ولاية ميلة فقد كانت هناك فعالية معتبرة لأساليب التمويل الفلاحي والتي أثرت بشكل مقبول على إنتاج الخضروات غير أنبقية الشعب وعلى رأسها شعبة الحبوب لم يرقى إنتاجهاإلى المستوى المطلوب بالرغم من الموارد الفلاحية الهامة التي تزخر بها الولاية، وهذا راجع لعدة مشاكل وعراقيل لعل أبرزها مشاكل العقار الفلاحي والعمالة الفلاحية، وعدم الاعتماد على الري الفلاحي.

أولا: اختبار الفرضيات

بالاستناد على ما جاء في مضمون الدراسة يمكن تقديم اختبار فرضيات الدراسة والحكم عليها على النحو التالي:

- **الفرضيةالأولى:**والتي مفادها "هناك اهتمام كبير بتمويل إنتاج المحاصيل الإستراتيجية في الجزائر من خلال مجموعة البرامج الفلاحية المعلن عنها خلال الفترة 2010-2020.

يمكن تأكيد صحة هذه الفرضية من خلال ما تناولناه في هذه الدراسة حيت قامت الدولة بتبني مجموعة من البرامج التنموية بالإضافة إلى اعتماد مخصصات مالية معتبرة لتمويل إنتاج المحاصيل الإستراتيجية.

- **الفرضيةالثانية:** والتي مفادها "هناك تعدد في أساليب التمويل الموجهة نحو إنتاج المحاصيل الإستراتيجيةأدتإلى زيادة طلب القروض الفلاحية.

يمكن نفي صحة هذه الفرضية إذ تبين لنا انه بالرغم من تعدد أساليب التمويل الموجهة نحو إنتاج المحاصيل الإستراتيجيةإلا هناك إقبال محتشم لطلب القروض الفلاحية.

- **الفرضيةالثالثة:** والتي مفادها " هناك علاقة موجبة بين أساليب التمويل الفلاحي وإنتاج المحاصيل الإستراتيجية بولاية ميلة".

هناك علاقة محدودة بين أساليب التمويل الفلاحي وإنتاج المحاصيل الإستراتيجية بولاية ميلةتقتصر على بعض الشعب دون الأخرى خاصة شعبة الحبوب.

ثانيا: نتاج الدراسة

من خلال دراستنا توصلنا إلىالنتائج التالية:

- تزخر الجزائر بإمكانيات طبيعية وبشرية تؤهلها لتحقيق أمنها الغذائي واكتفائها الذاتي إذا ما حظيت بالاستغلال الأمثل والمطلوب من الجهات المختصة.
- اهتمت الجزائر بتطوير إنتاج محاصيلها الإستراتيجية من خلال سلسلة من السياسات التمويلية، والتي جاءت عبر العديد من البرامج التنموية و التي خصص في ظلها مبالغ مالية ضخمة لتمويلها، غير أن لم توفق في بلوغ الأهداف المسطرة.
- تزخر ولاية ميلة بإمكانيات طبيعية وفلاحية تمكنها من احتلال المراتب الأولى في إنتاج المحاصيل الإستراتيجية.
- ضعف تمويل الري الفلاحي بولاية ميلة.
- ضعف مخصصات تمويل المحاصيل الإستراتيجية.
- إجراءات التمويل معقدة وطويلة.
- هناك عزوف عن طلب القروض الفلاحية بولاية ميلة راجع إلى الوازع الديني بالولاية وباعتبار أن هذه القروض قروض ربوية.

ثالثا: التوصيات

على ضوء النتائج المتوصلإليها من خلال هذه الدراسة، يمكن الخروج ببعض التوصيات تتمثل فيما يلي:

- تشجيع استصلاح الأراضي الفلاحية وزيادة الاهتمام بالمساحات المزروعة مع ضرورة ربط الأراضي لاستغلال مياه الأمطار.
- توفير الخبرة والأيادي العاملة المدربة واستخدام التكنولوجيا والأساليب الحديثة وهذا من اجل إحداث تغيير كمي ونوعي في الإنتاج الفلاحي.
- تعزيز دور الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين الخاصة بالمجال الفلاحي.
- ضرورة توفير الموارد المحسنة للمنتوجات الفلاحية كالأسمدة والمبيدات بالخصوص أن السوق الجزائرية تعرف ندرة وغلاء هذه الأخيرة مع تكثيف جهود دعم المؤسسات المنتجة لها.
- توفير وسائل تخزين الإنتاج الفلاحي في حالة الفائض، والاهتمام بالتسويق الفلاحي ودعمه.
- زيادة تفعيل آليات وبرامج تمويل إنتاج المحاصيل الإستراتيجية أكثر من طرف الدولة.
- استقدام تقنيات التمويل الإسلامي (المغارسة، المساقات، الاستصناع، الإيجار، السلم) لاستيعاب نسبة كبيرة من الفلاحين الذين اعرضوا عن القروض البنكية لاعتبارها قروض ربوية.
- في ظل التدهور الكبير الذي عرفه قطاع المحروقات في السنوات الأخيرة فانه يجب على الجزائر الاهتمام الكبير بتنمية القطاع الفلاحي.

ثالثا: آفاق الدراسة

فتحت لنا هذه الدراسة مجموعة من المواضيع التي يمكن أن تكون محلا للدراسات المستقبلية من أهمها:

- دراسة أثر القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي.
- إشكالية تمويل القطاع الفلاحي في ظل تراجع أسعار المحروقات.
- دور هيئات الدعم والمرافقة في تمويل المحاصيل الاستراتيجية.
- أثر الدعم الحكومي على إنتاج المحاصيل الاستراتيجية.
- دور القروض الفلاحية في الرفع من إنتاج المحاصيل الاستراتيجية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1- بوراس احمد، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2008.

2- الشمري مايح شايب وحسين كريم حمزة، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، الطبعة الأولى، دار الضياء للطباعة والنشر، بغداد، العراق،2015.

3- عجاميثم صاحبوسعود علي محمد، التمويل الدولي، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

4- الحاج طارق، مبادئ التمويل، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010

5- علي الناصر مأمونوآخرون، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

6- الزغبي هيثم محمد ، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000.

7- شيخة محمد غياث، التمويل المبادئ-السياسات-التوجيهات الحديثة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن،2022.

8- مصطفى يوسف، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجدواها، الطبعة الأولى، دار ألفا للوثائق للنشر والتوزيع،2021.

9- الداهري عبد الوهاب مطر، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، مطبعة العالي، بغداد، العراق، 1969.

الأطروحات والرسائل والمذكرات:

1- بوريبة كاتية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، أطروحةدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2017-2017.

2- حريد رامي، البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواقالمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

3- بوشوشة محمد، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016.

4- مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017.

5- ميكو ياسين، تعثر مفاوضات التجارة العالمية وانعكاساتها على تطور المبادلات التجارة الدولية في القطاع الزراعيدراسة حالة بعض البلدان الناشئة " الهند والبرازيل"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016.

6- عماري زهير، تحليل اقتصادي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.

7- الواعر لخميسي، دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000-2016، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2018-2019.

8- غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.

9- سفيان حنان، السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارةالإعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2019-2020.

10- زاوي بومدين، التمويل البنكي الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر" مقاربة كمية"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، 2015-2016.

11- غربي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمامإلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

12- بن جواد مسعود، دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ميلة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2021-2022.

13- مبارك خالد موسى، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل استراتيجي مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2012-2013.

14- هربان سمير، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014-2015.

15- نايت إبراهيم، آليات تمويل المنشات الرياضية والمتابعة المالية لها دراسة وصفية لمجموعة من المنشاتالرياضية الجزائرية، رسالة ماجستير، تخصص إدارة وتسيير رياضي، كلية التربية البدنية والرياضية، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

16- شعبان محمد، نحو اختيار هيكل تمويلي امثل للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة امجد بوقرة بومرداس، 2009-2010.

17- برجي شهرزاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012.

18- غقال الياس، تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJدراسة حالة وكالة بسكرة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008-2009.

19- حمدي باشا وليد، دور السياسات الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014.

20- سمير عز الدين، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2012-2013.

21- شويخي هناء، آلياتتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة تحليليةوتقييميه، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

22- حشلاف اسماء، مساهمة القطاع الفلاحي في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة ملبنة ولاية تيارت، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد وتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2015-2016.

23- زيدان نعيمة و زواوي رزيقة ، دور قرض الرفيق في تطوير القطاع الفلاحي الجزائري دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان بالمدية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس المدية، 2017-2018.

المجلات:

1- بقاش وليد و بن دادة عمر، حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية و الإسلامية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 01، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019.

2- بن الشريف سليمان، المفاضلة بين البدائل التمويلية، دراسة قانونية واقتصادية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية،المجلد 11، العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018.

3- شحاتة عبد الله حسن احمد، مدى مشروعية التعامل بالأسهم والسندات من منظور الفقه الإسلامي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بفكر الشيخ،المجلد 05، العدد 02، جامعة الازهر، مصر، 2018.

4- كروش نور الدين، دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية،المجلد 08، العدد 04، جامعة تمنراست، 2019.

5- سمايلي نوفل وآخرون، واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر وإمكانيةإنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،المجلد 31، العدد 01، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020.

6- بوطورة فضيلة وزغلامي مريم، آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر دراسة حالة ولاية تبسة، جامعة الجلفة، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 07، جامعة الجلفة، 2017.

7- حيرتي عائشة، نظام التمويل الفلاحي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 57، العدد 05، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 1، 2020.

8- طاهرات عمار مولاي خليل، التنمية الزراعية في الجزائر ودورها في تحقيق الأمن الغذائي من خلال شعبة القمح " مع الإشارةإلى تجربة سوريا النموذجية"، مجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة،المجلد 02، العدد 02، المركز الجامعي احمد زبانة غيليزان، 2020.

9- بوعقلمصطفىومباركي سمرة، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانيات المتاحة ومعوقات التنمية دراسة حالة ولاية غيليزان،مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 02 العدد 02، جامعة الوادي، 2017.

10- قرابسي كريمة، سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاساتها على القطاع الفلاحي في ولاية بومرداس، المجلد 10، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2019.

11- جابر هاجر، تقييم القطاع الزراعي في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 14، جامعة لونيسي علي البليدة، 2018.

12- قطاب فالحة ومرزيق عاشور، دراسة تقييمية لأثر برامج التنمية الفلاحية على مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2009-2019، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 08، العدد 02، جامعة بن بوعلي الشلف، 2022.

13- خيراني صالح، برامج التنمية الفلاحية ودورها في حماية البيئة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 01، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2022.

14- بن الدين فتيحة ومرزيق عاشور، مدى مساهمة برامج التنمية الفلاحية في حقيق التنمية الفلاحية المستدامة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2022.

15- اهانيفاروق ولعروسي رابح، إستراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2018.

16- طالحي بدر الدين و صالحي سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، المجلد 19، العدد 31، جامعة الجزائر3، 2015.

17- العمراوي سليم، انعكاسات سياسة التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة تحليلية لفترة تنفيذ البرامج الاستثمارية العامة 2001-2019، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 03،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2019.

18- غروي سليمة، دور قرض الرفيق في تعزيز الشمول المالي، دراسة عينة من الفلاحين لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية عين تيموشنت، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية،المجلد 06، العدد 02، المركز الجامعي الشريف بوشوشة افلو الاغواط، 2022.

19- مازة عبلة، تمويل القروض البنكية للقطاع الفلاحي بالجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية،المجلد 05، العدد01، جامعة احمد بن يحيى تيسمسيلت، 2020.

20- الماحي ثرية واوزال عبد القادر، انعكاسات سياسة التمويل الزراعي على أداء القطاع الزراعي في الجزائر في الفترة 2000-2018، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 23، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2020.

21- باشوش محمد، واقع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية للفترة 2000-2015، مجلة دفاتر بوداكس،المجلد 05، العدد 06، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2016.

22- حيطومعليجيةوحبيش علي، تنمية الاستثمار الفلاحي بولاية ميلة بين الموارد وجاذبية الإقليم خلال الفترة (2010-2016) دراسة حالة على مستوى مديرية المصالح الفلاحية، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 06، المركز الجامعي نور البشير البيض، 2018.

الملتقيات:

1- صخري عبد الوهاب ومعاش حسينة، التمويل التاجيريكأسلوبحديث لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ملتقى علمي وطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والأفاق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج البويرة، يوم 11 مارس 2021.

2- البقورحمزةوجعيجع عمار، قرض التحدي كأداة لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ولاية لمسيلة فرع عين المالح، ملتقى علمي وطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والأفاق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج البويرة، يوم 11 مارس 2021.

3- يوسفي محمد، القرض الفلاحي المدعم كآلية لتحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر، ملتقى علمي وطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والأفاق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج البويرة، يوم 11 مارس 2021.

4- علام عثمان ومسعود بن تركية، دراسة تحليلية لأثر تغير المناخ على الإنتاج الزراعي باستخدام طريقة "تحليل المركبات الأساسية للفترة الممتدة بين 1961 و2015"، ملتقى علمي وطني حول قطاع الفلاحة الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج البويرة، يوم 11 مارس 2021.

5- ساعوباية وسيار زبيدة، رصد إمكانيةالإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر، ملتقى علمي وطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج البويرة، يوم 11 مارس 2021.

6- مسعودي سارة ومصطفاي محمد الأمين، المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطورها وتحسين مردوديتها، ملتقى علمي وطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج البويرة، يوم 11 مارس 2021.

7- ميموني بلقاسم وبودربالة محمد السعيد، الفلاحة الصحراوية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، ملتقى علمي وطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، كلية العلوم

الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج البويرة، يوم 11 مارس 2021.

8- جرفي زكريا وسفيان امنة، دور الإصلاحات الفلاحية في تقليص البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2018-2020، ملتقى علمي وطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والافاق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج البويرة، يوم 11 مارس 2021.

9- مرباح طه حسين ويحياوي عبد الحفيظ، تمويل القطاع الفلاحي في ظل سياسة التجديد الفلاحي في الجزائر، ملتقى علمي وطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج البويرة، يوم 11 مارس 2021.

10- بن سالم فرح، واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، ملتقى علمي وطني حول القطاع الفلاحي الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج البويرة، يوم 11 مارس 2021.

11- خبابة عبد الله وإبراهيمي السعيد، آليات التمويل الإسلامي بديل لطرق التمويل التقليدية، ملتقى دولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، يومي 05-06 ماي 2009.

12- بن سمينة دلالوبن سمينة عزيزة، سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006.

13- بوعريوة الربيع، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة بومرداس، يومي 24- 25 ماي 2017.

الجرائد:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، المؤرخة في 27 أوت 2000.
2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، المؤرخة في 28 فبراير 2002.
3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد36، المؤرخة في 8 يونيو 2003.
4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، المؤرخة في 4 يوليو 2006.
5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، المؤرخة في 27 يوليو 2008.
6- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 72، المؤرخة في 30 ديسمبر 2013.

التقارير:

1- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، نشرة خاصة، الجزائر، ماي 2012.
2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، المجلد رقم 35 بالنسبة للفترة 2010-2014، السودان، 2015.
3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، المجلد رقم 36 بالنسبة لسنة 2015، السودان، 2016.
4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، المجلد رقم 37 بالنسبة لسنة 2016، السودان، 2017.
5- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، المجلد رقم 38 بالنسبة لسنة 2017، السودان، 2018.
6- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، المجلد رقم 39، بالنسبة لسنة 2018، السودان، 2019.
7- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، المجلد رقم 40 بالنسبة لسنة 2019، السودان، 2020.
8- مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة.

المواقع الالكترونية:

1- الشريف دعاء، اهمية الإنتاج الزراعي، متاح عبر الموقع:http://www.almral.com

2- الجازيهايل، مفهوم التمويل الزراعي، متاح عبر الموقع: http://mawdoo3.com.

3- عبده عبد الله، عزوف الفلاحين عن زراعة المحاصيل الاستراتيجية، متاح عبر الموقع: http://alaraby.co.uk.

4- الديوان الوطني للإحصائيات، متاح عبر الموقع http://www.ons.dz .

5- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، متاحة عبر الموقع http://madraq.gov.dz

6- المنظمة العالمية للتغذية والزراعة (FAO)، متاحة عبر الموقع http://www.faostat.org .